

قصة الامين

احمد بن محمد بن حبيب الميمني

١٦٣ قوة العين ببيان أن التبوع لا يبطله الدين ، تأليف

ق ٥ ح

أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي - ٩٧٤ هـ .  
بخط عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر

باشيخ الحضرمي سنة ١١٠٩ هـ .  
٢١ ق مسطرتها مختلفة ١٥ × ٢١ سم

٣٩١

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، بعض  
الكلمات بالحمرة

الأعلام ١ : ٢٢٣ هدية العارفين ١ : ١٤٦

١ - المعاملات ، الفقه الاسلامي أ - ابن حجر

الهيتمي ،  
ب - الفنا نسخ  
أحمد بن محمد - ٩٧٤ هـ  
ج - تاريخ النسخ

قال مولفه قدس الله سره ونفعنا ببركاته وعونه  
ونقلت هذه النسخة من خطه اي مسودة المؤلف الذي  
ظفرت بها عند احد من ذرية الشيخ رحمه الله امين

ق ٤ من هذا الخط الشيخ  
**رسالة العين**

بيان ان التبرع لا يبطله الدين

**تأليف كاتبه فقير عفو ربه**

وكرمه الملبى الى بيته وحرمة

**احمد بن محمد بن حجر**

البيهي المكي عفا الله

**عنه ونقله عنه**

وكرمه امين انتهى

**حروفه مما ربه**

بيده المباركة

**التي حررت في**

مذهب السلف

رضي الله عنه

**ما تقر به العين**

وتزاج اليه

**الظنوف**

ادام الله الفع بذكر المسلمين الى يوم القيمة ودفع عنه شبهة الملحدين  
وضراعة اليك اللهم ان تشور قلوبنا بنور من نور نبيك محمد صلى الله  
عليه وسلم فتسكن فيها حشيتك حتى تخافك وان تستعملنا  
ظاهرا وباطنا في طاعتك عنك انك المان المتفضل لا رب غيرك  
ولا فرجوا الاخيرك وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



الحمد لله  
في مجاز العبد  
احمد با حسن  
تأليفه  
امير



ويجوز ان يستحقه فان اخذ الامام العادل الجهره الى حقه برب يقين

والامام محمد بن

بعد

او اخذت بحققها وصرفنا الى من لا يستحقها

يصح تسليمهم وعقبتهم الجواب اخرج البخاري  
حديث من اخذ اموال الناس بربها اذا اداها الله عنه ومن اداها  
بربها ائتمنا لتلفها الله تعالى قال شارحه ظاهره ان الائلاف يقع  
له في الدنيا وذلك في معاشه او في شفاعته نفسه وهو من اعلام النبوة  
لما تراه بالمشاهدة فمن تغاطى شيئا من الامرين وقيل المراد  
بالائلاف عذاب الاخرة انتهى وقد ارتكب الجماعة المذكورون ما لا يشاه  
احد من اهل الدين ولا يجوز تزويره بين المسلمين فلا يصح تسليمهم  
ولا عقبتهم ولا وقفهم كما صرح به ابن الرقعة وتبعه العلامة تقي الدين  
الفتاوى في شرحه بخلاف الطيند او ي وغيره من المحققين ولا ينافي  
ذلك ما وقع في شرح المذهب مما يخالف ذلك فانه مفروض فانه  
مفروض في غير صورة السؤال على ان ما في شرح المذهب منظور  
فيه وقد ثبتت ذلك في غير هذا الجواب السؤال اما صورة  
السؤال فلا يخالف فيها احد فانيها مفروضه في حدود ذلك  
منهم المطالبة لهم بالدين قال ابن عبد السلام اذا اخذت  
الاموال بغير حقها وصرفت الى من نسب حقها وجب ضمانها على  
صاحبها واخذها سوا علم او جهلا فان مات احد هما قبل اداها  
عليه لم ينفذ عتقه ولا تبرعه في مرض موته ولا ما اوصى به من  
التبرع ابن ولا ينفذ تصرف ورثته في تركته حتى يقضي ما  
لزمه من ذلك وكذا الحكم في ضمان الكوس والحمر والبغايا وكل خبث  
محرمه وجميع ما يحته الظلمة من المظالم انتهى جوابه وقد رايت  
كذلك في عدة نسخ وقيل امور احدها ما اشترت البه  
فيما مر وهو انه حذفت من الجواب قيدا ذكر في التاليف  
وهو ان محل النول بطلان تبرعه اذا لم يكن بربها الدينه وفا  
وقد صرحوا بان اطلاق المفتي الجواب عن الفتوى اي المعتره  
في ذلك الحكم بخصوصه كما هو جلي لا مطلقا لان ذلك يطوك  
مع انه معلوم خطأ منه ولك ان تجيبه عن هذا باننا بحثنا  
عن المراد بقولهم لا يرجو له وقالنا بظهر حجة حذفه او عدمها  
والذي يجزئ عندي في ذلك اخذا مما ذكره في الاقتراض ان المراد  
به ان لا يكون له حجة ظاهرة يغلب على ظنه فضا ذلك الدين  
منها حالا في الحال وعند حلول الموجل شم رايت في شرح

الاجل في صح

المذهب

المذهب وغيره صرحوا بذلك كما ياتي في ذلك لا كلام في صحة تصرفه  
ومن ليس له ذلك هو المراد بالمفلس الذي لم يجز عليه حيث وقع وكلامهم  
كما يصح به كلامهم في باب التقليد فالحاصل ان من عبر  
بالدين النج لا يرجو وفا ومن عبر بالمفلس مودى عبارتهما واحد  
لا ينفذ لفظان مترادفان مدلولهما واحد اصطلاحا وهذا اعني من لا يرجو  
وفا لمعبر عنه في كلامهم بالمفلس وهو محل الكلام بيننا وبين الفتا  
ومن تبعه في صحة تصرفه فان قلنا لا اسلم نراد منها لان قولهم  
لا يرجو وفاه يفيد انه لا حرمه الا ان انتهى عنه سائر وجوه الربا ولو على  
بعد وهذا غير المفلس لانه من زاد دينه على ماله وان رجا وفاه على بعد  
قلنا بعض ما يلزمك بالتسليم بسوق عبارة شرح  
المذهب وغيرها وعبارته من عليه دين حرم عليه التصديق بما يحتاج  
لوفائه قاله صاحب المذهب وسيجب القاضي اتوا الطبيب وابن الصيا  
والبقوي واخرون وقال المتولي واخرون يكرم وقال الما ورد في  
والغزالي واخرون لا يستحب والمختار انه ان غلب على ظنه حصول  
الوفاء من جهة اخرى فلا بأس بالصدفه وقد استحب والا فلا وعلى هذا التفسير  
يجل كلام الاصحاب المطلق انتهى واعترض عليه بان الغزالي وغيره  
قيدوا الجبهة المرحومها الوفا بكونها ظاهرة وليس هذا الاعتراض في محله  
لان تغيير المجموع بقلية ظن الحصول من جهة يستلزم ظهورها (ذا) تقرر  
ذلك علم منه ان من عليه دين زائد على ما في يده او مضافا له لو تصدق  
منه بشئ لم ينسره بله لعدم حجة ظاهرة له ياتي اليه منها ذلك حالا  
في الحال وعند حلول الاجل في الموجل م عليه التصديق لانه لا يرجو  
وفا الدين لو تصدق من جهة ظاهرة واذا التصح ان هذا هو المراد من لا يرجو  
الوفاء التصح ما ذكرته في تفسيره السابق وما ذكرته انه مرادف للمفلس  
لانه الذي زاد دينه على ماله ولم يكن له حجة ظاهرة يوفي منها حالا  
في الحال فتأمل ذلك سليم ان لم تكن معانيد ويؤيد ذلك انه لو كان  
ماله لا ينكح من الادامته حالا في الحال كالمناقع والمال الغائب والمغضوب  
بحر عليه ويكون ذلك لعدم كفايته ولا سنوي واقرره فتأمل ذلك  
لتسليم ان لم تكن معانيد وقوي في المفلس لانه دينه على ماله قيدا في حجر

غ

عليه لا لمن يحرم عليه التصديق فان هذا يعجز المساوي لانه بالصدق  
ولا حجة ظاهرة تفوت حق بعض الزعماء نعم المحتج من وفادته  
اذا سال عريانه المحر عليه اجيبوا وان ساوي ماله دينه لسوا  
كان ولا لكن هذا المحر ليس للفلس **وبعد ان بان** ذلك وتقرر  
فلنرجع الى الاعتدال عن حذف المعنى لهذا القيد فنقول فزيد عي  
ولو على بعد ان هذا القيد امر معلوم ولا يحتاج لذكر لكن يخدمه  
ان الا فتا هنا هو المعاملة غالباً والتي لم يعلم هذا القيد وما  
بقا ربه ولو عكس ذلك بان حذف من التاليف وذكر في الافتا  
لا يمكن توجيهه بها ذكر لان التاليف للمعلم وهم يعلمون ذلك  
القيد فلا يحتاجون لتكرار الافتا للمعاملة كما مروهم جاهلون  
به فيضطرون لذلك فان قلنا **هل يمكن ان يقال** يوجد  
هذا القيد من قول السائل حيلة ليلا يحصل لاهل الدين شي  
فلذلك لم يجز المعنى الى ذكره في الجواب **ويؤيده** قول  
الشرح في قول المنهاج في التيمم واحتاجه لدين مستغرق ان  
قوله مستغرق مستدرك لا يحتاج اليه لان ما قبله يعني عنه  
اذا احتاجه لاجل الدين يستلزم استغراقه **قلت** يمكن  
ذلك بل هو ظاهر لولا ما يقال مسلم ذلك في حق العلم لا العلم  
الذي تذهب الجواب اليهم عريانه ذلك القيد على اننا نرى بعض  
خو الكفاية في فعلوا تلك الحيلة مع ان لهم اموالا تزيد على دينهم  
لعلمهم بان الظلم مما يستولون على تلك الاموال **الاخر** ولا  
يعطون ارباب الدين منها شيئا فيخص حقهم فيما في ايديهم  
فيخرجونه تفويتا عليهم فلم يلزم من قول السائل حيلة الخ  
انهم لا يرجون وفاء بالمعنى السابق **فتبين** علم **مما**  
قد بينه اننا ان الدين الذي وقع الخلاف فيه بيننا وبين ذلك  
المعنى ومن تنفعه هو الذي عليه ديون تستغرق ماله ولم يرج  
الوفاء من جهة ظاهرة حالاً في الحال وعند الحلول في الموجل ولم  
يحرم عليه جنسا ولا شرعا كالحجر الغريب ولكن عصبته مالا وظلمه  
سواء لا يميز فانه يملكه لكن يحرم عليه في التصرف فيه الى ان  
يؤدي اليه **فتبين** اخر سبق عن المجموع قريبا احوال  
محتاج لتفصيل لا بأس بذكره وان لم يكن مما نحن فيه تقيما للفايد

وهو ان قوله فلا يأس بالصدقة وقد استحب المحر يستثنى منه ما اذا  
حصل بذلك ثابته وقد وجب فقهاء الدين قورا مطالبة او غيرها لكونه  
عصى بسببه او كان ليتيم او نحو ولا مانع من الدفع فالوجه كما  
قاله الا ذرعي وغيره وجوب المباداة الى اربابه وتخير الصدقة بما يقب  
عليه دفعه اي حالاً في دينه وان رجاء وفاة من جهة ظاهرة اي لاجال  
والموكل هناك حال خلافا لابن الرفعة والغولي وقرق الا ذرعي بينه  
وبيني ما يحتاجه لنفقة عياله في المستقبل بان الزمة لم تستعمل هنا  
بشي بخلاف الموكل فانها مستغولة به لان قال ولم يقل احد فيما  
ان اظن ان من عليه دين لا يستحب له التصديق برعيف او نحو  
مما يقطع بانه لو بقي لم يدفعه الى جهة الدين ولو قيل بحرمه ذلك  
او كراهته لا نسد باب الهدية بان غالب الناس لا يتخلوا منهم من  
دين مهر وغيره انتهى لمخصا واعلم انه وقع في ظاهر نص  
الشافعي في المختصر ما يقتضي جواز التصديق بما يحتاجه لنفسه ومونة  
المستلزم لجواره بما يحتاجه لدينه وذلك لانه وعبر في ذلك باحب  
كذا واجيب بان اليم يصرح بانه يقول لا احب ويستعمل ذلك  
في الحرم وكذا اكره اي وقيا سماعه يقول احب ويستعمله في الواجب  
لكننا نحمل كلامه على ذلك بقرينة من كلامه اخر اوقا عدة له لا مطلقا  
**فتبين** لذلك ولا تغتر بمن اطلقه ثابته ان حديث البخاري  
الذي ذكره لا حجة فيه لخصوص مسئلة التراجع بل نحن وهم قائلون  
بما فيه من ذلك الوعد بان اخذ شيئا يريد ان يلفه على ماله سوا  
اقلنا نفوذ تصرفه ام لا فذكر المعنى له انما هو مجرد ربح او ليك  
المذكورين عن ذلك القيد المحكي عنهم **ثالث**ها قوله كما  
صرح به ابن الرفعة عليه فيه مواخذتان احدهما ان ابن الرفعة  
لم يذكر واحدا من هذه الثلاثة التي ذكرها المعنى وهي التملك  
والعنف والوقف وانما ذكر الصدقة وستان عبارة وقد صرح  
الاصوليون في حكم الخسيس ولو بالاولى بانه لا يقال **قوله**  
الله ولا قاله النبي صلى الله عليه وسلم والفقهاء في القول اخر ج  
بانه لا ينسب للشافعي رضي الله عنه الا مقتدا ورجح فكان صور  
العبارة كما صرح به ابن الرفعة في الصدقة وقيا سماعه ان التملك



والفندق والوقف وغيرها من التبرعات كذلك ثابتة مما إن  
ابن الرفعة لم يصرح بذلك في الصدقة وإنما اقتضاه كلامه  
مطلبه وكفايته بناء على ما هو الغالب من احوالهم ان يخرج مسيلة  
على اخرى في خلافتها يقتضيه اتحادهما في الرابع من ذلك الخلاف و مرادنا  
ان يكون الغالب ذلك هو الاكثر مع كثرة مقابله لا ان مقابلته  
بأذن ومن ثم قال القاج السبكي في رفع الحجاب رب فرع لا يصل  
ذلك الاصل يظهر منه الى كم اقوى من ظهوره فيه لا ينتهاض  
الدليل عليه ولهذا ترى الاصحاح كبر ما يصح في المبني  
خلاف ما يصحونه في المبني عليه انتهى وقد فرذ الحلال السيوطي  
المواضع التي صح فيها خلاف مقتضى البناء بنا ليدل على مراد  
كثيرتها فاعلم انه لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح قال وهذا امر  
متفق عليه وانما الاتحاد اكثر لا غير على ان محله حيث لم يكن في  
المنقول ما يبرده وسياتي من كلام الشافعي والاصحاب ما هو  
صريح قاطع في برده وعبارة كفايته في تصديق من عليه دين لا يجوز  
له وفاسم اذا قلنا بالتحريم فهل يمكن المنصدق عليه ينبغي فيه  
خلاف كالخلاف فيما اذا ذهب الشخص فامعه من المال بعد دخول  
الوقت ومثل هذا اعتبار في صدقة جميع ماله تطوعا بعد وجوب  
الزكاة ونحوه من ادا بها انتهت على ان لقائل ان يقول لا نسلم  
ان كلام ابن الرفعة يقتضيه ذلك لان الذي دل عليه الاستقلال من  
تخارجها انما يريد بها الاستدراك على اصحاب في حكايتهم  
الخلاف بينهم في مسيلة مع عدم حكاية نظيره في نظيرتها فانه يقول  
لهم هذا الحكم فيصطبره الاتحاد في المدر كعنده الى التخرج فهو  
لم يجعل محط نظره في تخارجها في الخلاف وان الرابع هنا هو الرابع  
تخارجها ومن ثم اكثر منها حتى قيل انه زاد في مذهب الشافعي  
الثالث اي باعتبار الاوجه التي خرجها وحتى كاد ان يعد  
من اصحاب الاوجه لا تفرده من بين المتأخرين برتبة ذلك  
التخرج بعد انقطاعها بالقطاع اصحاب الاوجه ومن ثم لغت  
بالفقيه دون غيره بل بالغ بعضهم فعدة مع اصحاب الاوجه

وأي

واي ان بعد

العزالي واما ما منهم ولك ان نقول جوابا عن الاصحاب لا اسلم ذلك  
التخرج بل المنع وافرقت بين المستيلتين بان مسيلة المال ليس المدرك  
فيها على التبرع ولا عدمه بدليل بطلان البيع فيها ايضا وان كان  
با ضعاف القيمة وانما المدار فيها على تقويت عين تتعلق بها حق  
اليد تعالى فلم يصح التصرف فيها المفقوت لذلك الحق كبيع المال الكوي بعد الحول على  
وقد صرح جمع بان من شرط صحة البيع ان لا يتعلق بغيره يعني  
المعقود عليه حق لله تعالى اولادهم ومثلاوا با مثله منها مسيلة  
المال المذكورة واما مسيلة التصديق فليس فيها الا على التبرع  
بدليل صحة بيع المدين الذي يحرم عليه الصدقة لا عيان ماله يمين  
مثلها اجماعا فتأمل بعد ما بين المستيلتين والمخططين ووجه ذلك  
في مسيلة التصديق ان الحق الذي فيها وهو الدين متعلق بالذمة  
دون العين اذ لا يتعلق الدين باعيان مال المدين المفلس حتى يبطل  
تصرفه فيها الا بالحجر كما ياتي عن الشافعي والاصحاب بل وعن  
ابن الرفعة نفسه ودعوى المعنى ومن تبعه ان مجرد الا فلا يوجب  
التعلق بالعين سينتزع من كلامهم رد هائل تر جيفها واذا انقر  
تعلقه بالذمة وحدها لم يكن لبطلان التصرف في الاعيان التي لم يتعلق  
بها وجه اصلا واما ما لحظ الحرمة التي صرحوا بها فليس هو ذلك  
التعلق وانما هو كونه سعييا في ضرب الغير بتقويت ما يودي منه ماله  
المستقر في الذمة فتأمل ذلك تجده في ظاهر الا عبار عليه وبه  
يثبت لك ضعف ذلك التخرج وصواب ما سلكه الاصحاح  
من حكايتهم الخلاف في مسيلة التبرع وتضيح البطلان فيها  
وعدم حكايتهم نظيره في مسيلة التصديق فضلا عن التصريح ببطلان  
التصرف وشدود ما سلكه القائلون ببطلان تبرع المدين  
احدا من هذا التخرج فان قلت اذا كان ملكا البطلان في  
مسيلة المال ما ذكرت من التعلق بالعين فاي وجه للخلاف  
ج قلت كون ملكا البطلان ما ذكر لا يقتضيه انه متفق عليه  
ونما هو حكاية على الاصح واما الوجه الثاني القابل بالصحة فانه  
ما قاله بان ملكه والمنع لا يرجع الى معنى في العقد فان

ما وجه رد علقه هذه مع ظهورها ومع ما هو المشهور ان الصنف لا يجعل ولا يفتي الا بما يوافق عليه الاصح قلنا اما كون المشهور ذلك فان اريد ان يعتار الغالب فصح والافق لا يجعل ويقتضى بما يدعي ظهوره **والله** لذلك يلزم مقابلة القول به وبذلك صرح الرافعي في البرصايا والاستقرا المأمور فاض بذلك وان اريد ان امره بغيره فممنوع بدليل الاستقرا القطعي لا ان يجد الصنف كثيرا ما يجعل او يفتي بما يقوله هو دون الاصح **واما وجه رد علقه** فنوابها عند التحقيق لا تنتج ما قاله من الصحة لانه لا يكتفي فيها بغير الملك ولا اننا نكون المنع لا يرجع لمعنى في العقد بل لا ندمع الملك وانتفا ذلك من شروط اخرى كالقدرة على التسليم والتسليم شرعا وحسنا على ان ندمع ان المنع هنا لا يرجع الى معنى في العقد غير صحيح لان مرادهم بالمنع الرجوع الى معنى في العقد ما يرجع الى معنى في ذات المعقود **عليه** اولارمة ولا شك ان ما هنا كذلك لا تعلق الحق بالعين بوجوب عجز العاقد عن التسليم والتسليم وذلك العجز يبطل للبيع الرجوع الى معنى يتعلق بذات المعقود عليه هو العجز عن تسليمها او تسليمها وقد عرفت الانية انهم جعلوا مسيلة الما من المعجوز عن تسليمه وتسلمه شرعا وهو كالمعجوز عنه حسنا وعن تسليمه شرعا بنوا وجه العجز عن تسليمه شرعا بانه يعجز للطهر به اذ الصلاة لها وقت محدود فلو صحى ذلك لادى الى حواجز اخرج فعلها بالوصو عنه فان قلنا **بعارض** ذلك ان النوى في شرح المذهب لم يجعل منشا البطلان على الاصح الا كون التسليم حراما ولم يتقرر كون الحق متعلقا بالعين وعبارته كما ياتي سوا بقها ولو احققا اصحهما لا يصح البيع ولا الهبة لان التسليم حرام فهو عاجز شرعا وهو كالعاجز حسنا انتهت واذا كانت العلة حرمة التسليم بالصدقة اذ احرمت كذلك وبهذا يتبادر كتحريم ابن الرفعة ويبطل الفرق بين المسلمين قلنا لا يعارضه بوجه لما قدمته ان حرمت التسليم في مسيلة الما ليس

لكونه

لكونه نزعيا والامساوى البيع والهبة فتعين انه لكونه تقويتا للحق المتعلق المتعلق بعين الما المتقضي للعجز عليه فيها شرعا كما صرحوا به حتى ترجع احرمة الى معنى يتعلق بذات المعقود عليه او لا رمة اذ لا تقتضي احرمة الحال الا ان رجعت لذلك وج التفتيح نزعيا شرح المذهب العجز على الحرمة وامام مسيلة الصدقة فالحرمة فيها ليست الا لكونها نزعيا وهذا امر خارج عن ذات العين لا تعلق له بها اصلا واذا رجعت احرمة في العقد الى خارج عنه وعن لانه لم تقتض البطلان كما قرره وج فلا وجه لبطلان نحو الصدقة ولا يخرج ابن الرفعة ولا معارضة بين ما ذكرته وما في شرح المذهب بل فيه التفتيح صحة بخوبه وعق المدعيون كما ياتي بها فيه ومسا يبطل كتحريم ابن الرفعة ايضا ما اقتضاه كلام الشيخين كما في الحادم وهو ظاهر انه لا خلاف في مسيلة الما في حرمة البذل وانما الخلاف في صحة التصرف مع ما هو مقر من الخلاف الشهير في الحرمة في مسيلة الصدقة فعلمنا ان وجه احرمة شهر غيره هنا والاختلاف في الخلاف او عده وانها شمر اقوى منها هنا وبهذا يتضح رد ما ياتي عن الاذري انه ينبغي احرمة بغيرهم صحة التصديق لتعلق حق الاذري وتوجه الادبي الحال بخلاف الما فانه كحق الله تعالى له بدل وجه رده ما تقر ان احرمة في الما اقوى لما من تعلق الحق فيه بالعين ولو لونه بخلاف الصدقة ومن شمر انفقوا على احرمة في الما دون الصدقة فكيف مع ذلك يتبادر احرمة بطلان التصديق مع الخلاف في حرمة ويحي الخلاف في حمة الما مع احرمة حرمتها هذا مما يتعقل فالصواب خلاف ما حشه هو وابن الرفعة فتأمل ولا يصدك حلا لهما فانك بالتأمل الصادق يتضح لك صحت ما ذكرته **رابعها** قوله ولا ياتي ذلك ما وقع في شرح المذهب مما يخالف ذلك فهو من روض في غير صورة السؤال هذا فيه من النظر ما لا يخفى على ادنى متأمل يعلم ذلك بسوق عبارة المجموع ثم بتطبيقاتها في صورة السؤال التي احاط عليها وعبارته ولو ذهب الما الى الصالح لطهارته في الوقت لغیر محتاج الى العطش ونحوه و باعه لغیر حاجته الى ثمنه ففي صحة البيع والهبة وجهان مشهوران في الطرقتين حكاهما الدارمي وجماعات من العراقيين وامام احرمة في جماعات من الخراسانيين **والا** القوي والرافعي وغيرهما اصحهما لا يصح البيع ولا الهبة

شرح به  
الرفعة  
نفسه

مع

لان التسليم حرام فهو عا جرم شرعا وهو كالعاجز حسا وبهذا قطع  
الحاكمي والصبغاني والثاني بيمين قال الامام وهو الاقرب  
لانه ملكه واليمين يرجع الى معنى في العقد واختار الشاشي  
هذا وقال الاول ليس بشي لان توجه الفرض لا يمنع صحة اليمين  
كما لو وجب عنق رقبة في كفارة فاعتقها الا عن الكفارة او وهبها  
فانه يصح وكما لو وجب عليه ديون وطولب بها فوهب ماله  
وسلمه فانه يصح والاظهر ما تقدمنا نصحه قال امام الحرمين  
والغزالي في السبب هذان الوجهان يشبهان ما لو وهب رجل للوالي  
شيئا نظو على سبيل الرشوة هل يملكه منهم من منع الملك للمعصية  
وممن لم يمنع وقال هو هل للتصرف انتهت فتأمل قوله حكاه عن  
الشاشي وكما لو وجب عليه ديون وطولب بها فوهب ماله  
وسلمه فانه يصح بخلاف صورة عين صورة السؤال السابعة التي هي  
فيما لهم اهل الدين فيا درون ويملكون اموالهم الخ وحسيند  
وكيف مع هذا الاتقاد الواضح جدا يقال ان ما في شرح المذهب  
مفروض في غير صورة السؤال فان قيل يجمل ان ما فيه من  
برجوهنا وما في السؤال فبني لا يرجو قلنا هذا تحكم فيه لان  
كلا منهما لم يتقرر لهذا القيد فربما يت في احدهما دون الاخر غير  
صحيحة فالصواب ان في المجموع والسؤال على حد سواء في ان  
المتبرع بالهبة فيها عليه ديون مستغفرة تملكه وانه طولب بها  
فبادر ونصرف فيها تبرعا كسنة فيصح تصرفه على ما ذكر عن شرح  
المذهب الذي صرح به الشافعي في الام والاصحاب كما ياتي  
خامس ما قوله على ان ما في شرح المذهب متطور في الخ  
فدبي شكر الله علينا وسعيه في تاليفه السابق ذكر ذلك  
بقوله قوله فيما حكاه عن الشاشي وكما لو وجب عليه ديون  
الخ ليس صريحا في تقريره وضلا عن الجرم الذي له عا الا سنوي  
اي حيث قال ما حاصله ما صحا في الروضة واصلا من  
بطلان البيع والهبة فيه نظرا بانه لو وجب عليه كفارة وهو

يملك عبدا فوهبه او طولب بدين فوهب ما يملكه فان الهبة  
تصح كما جزم به في شرح المذهب هنا انتهى ثم رد كلام الاسنوي  
بامور اخرى فقال احدها ان صنيع شرح المذهب ظاهر في اعتماد  
الاول وتقليده وفي ترتيب الثاني وتقليده وما اشتمل عليه من  
القياس لا عارضه عنه وعدم الجواب عنه وكثيرا ما يمنع  
القاتل باحد الوجهين قياس الاخر ولا يملكه وكتب الشاشي  
والاصحاب مملوكة بذلك منه عليه الزكشي والشيخ تاج الدين  
السبكي في ترتيبه وبسط الكلام في ذلك وقرر تقرير احسن  
ثانيتها انه اكتفى بما سبقه في صدقة التطوع من تحريم التصرف  
بما يحتاج اليه لربته لا نظاير لتقليد الاول على ذلك وهو جهة  
التسليم ولا شك انه ماخذ ابن الرفعة الا في يخرج ما في صدقة  
التطوع على ما هنا ومن ثم لم ار احدا صرح بمخالفته بل بحث معه  
في التوسط وغيره الجرم لعدم الصحة وفرق بها حاصله تغلق حق  
الادي وتوجه الادا في الحال بخلاف الما فانه لحقائه وله بدل  
ولهذا يبقى للمكفر خادما بخلاف المخلص قالوا لان للكفار بد لا  
وان حقوق الله مبنية على المسامحة بخلاف حقوق الادي بالنها  
ان النسي في المنتقى والنووي في التحقيق حذف مسيلة هبة الدين  
التي قاس عليها الشاشي وقد علمت انها تتفرع عن ما في شرح  
المذهب فلو كان ذلك معتمدا عند النووي لما حذفاه ثم ذكر عبارتهما  
وان الجواهر حذفته ايضا ثم قال في حذف اصحاب هذه المتن  
لها يشعر بانهم ممنوعون عن النووي ترتيبها ثم قال رابعها  
وهو الفصل بينا وبين الاسنوي انه قال في المهمات في اوائل  
الحج ما لفظه التاسع والعشرون اي من انواع الحج اذا دخل عليه  
وقت الصلاة وعنده ما يتطهر به فلا يصح بيعه ولا هبته على  
الصحيح لحق الله تعالى وهكذا قياس السترة وخوها كالذي يقيده  
عليه العاجز عن القيام والمصحف الذي يقرأه غيرا لفظ الثلاثون  
اذا وحيت الكفار على النور وكان في ملكه ما يكفر به يجب

عليه التكفير به فقياس ما سبق امتناع قصره فيه ولا يحصر في  
الآن نقله وقت عليه دين لا يرجو وفاة او وجب عليه ثقة غيره  
لاجل له التصديق بما معه ولا هيبته ولكن لو فعل في صحة ذلك نظري  
انتهى قلنا **قلت** ونسبنا القتال انه شئ ما سبق عنه في الخصم والذي  
اعتقده ان هذا الذي صرح به هنا هو المعتمد عنده لانه جعل ذلك قياس  
هنا لما والذي سبق منه في الخصم صدر منه لغرض المناقضة لا للتبر  
والتحقيق فالصواب **ما ذكره في الحجر** وجعله القياس  
والعجب ان ابا زرعه وانتهى على ذلك في الحجر ووزق في الخصم بما حاصله  
تعين الما للطهارة بخلاف الذي يفان متعلق بالذمة وقد رضي بذلك  
الدائين ونظر فيه الكمال الرداد وقال انه يتخذش بانلاف المال  
قلنا **قلت** ونجددنا ايضا ان الدين اذا طال بدينه بعد دخول  
الوقت ومع الدين ما الطهارة لا يملك غيره وطلب الدائين بدين  
للدائين **ما** الى ذلك ولا يقال انه تعين للطهارة والدائين قد  
رضي بدينه وهذا يسلم اليقينة ولا ينكره الا ان يكون جامدا متقنا  
فليس كلامنا معه وبه يعلم ان المصحي بين بطلان هبة الما لا يعلمون  
قياس الشائشي فلهذا اعترض في شرح المذهب عن الجواب عنه  
لعدم تسليمه له ومن نظر الى المعنى الذي لا حيلة امتنع التبرع بالما والمال  
مع مراعات ما اعتمد في شرح المذهب **من التخييل لم يربط وصحة**  
**ما قلناه من بطلان التبرع المذكور** ولم يفرق بين الهبة والصدق  
وغيرها من التبرعات بل تقدم عن الاتصاح اي للتناهي بطلان  
المعنى مع تشوف الشارع اليه انتهى المقصود من كلامه في هذا  
المحل وفيه انظار **شئ** واقدم قبل الكلام فيها الكلام  
في منقول المذهب في تبرعات المدين ولا وفامعة حاله في الحال  
وعند حلول الاجل في الموجل وهذا هو معنى قوله لا يرجو وفاة  
كما سبق بسط الكلام فيه **ما قولنا** اعلم ان سبب  
وقوع القابلين بطلان تصرفاته نظره لم يخرج ارباب الرفعة  
وكلام شرح المذهب في التبرع مع ظنهم ان احد الم تبرع  
لذلك غيرها وليس كما ظنوا بل المسئلة في الام لا ما منا الشافعي  
رضي الله عنه في غير موضع وفي الروضة واصولها والمنتهى والجواهر  
وعندها

الذي لم يشر عليه

ومن تنفع من اقسامهم بغير صحة تبرعه واي عذر لمقلد ضاقت عليه اغلال  
التقليد فافهم وعبرها حتى المتقون الصغار في باب الاعتق بل وفي كتب الحنابلة  
لمعنى الحنابلة الذي اطل النور في مدحه واعتماد ما فيه من النقول  
المعتمدة عن المذاهب لحفظه وتحريره ومن ثم نسخ على منواله في شرحه  
للمذهب ويتبين ذلك بسوق عباراتهم والكلام فيها بيان ما قد خفي  
من مدلولها وما قد يرد عليها وعبر ذلك ولتقتصر على سوق العبارات  
المشهور دون غيرها لئلا يطول الكتاب فقل فنقول العبارات الاولى  
عبارته المعنى المذكور وفي ما فعله المفلس في ماله قبل حجر الحاكم عليه  
من بيع ارضه او اقرار او قضا بعض الغرما او غير ذلك فهو جائز نافذ  
وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي ولا نعلم احدا خالفهم لانه  
غير محصور عليه فينفذ تصرفه كغيره ولان سبب المنع الحجر فلا يتقدم  
سببه انتهى بلغظها وقوله نافذ عطف تفسير الجائز بدليل صريح  
الحنا بلة بحرمتها وعبارة الغرور لهم وتصرفه اي لمفلس قبل الحجر نافذ  
بغير عليه اي الامام احمد رضي الله عنه مع انه يحرم عليه ان اضر بغيره  
ذكره الاربي البغدادي صاحب المنتخب وقيل لا ينفذ واختاره شيخنا اي  
ابن تيمية فانظر حكمه المعنى المتقون من المفلس قبل الحجر عن المذاهب  
الاربعة وقوله لا نعلم احدا خالفهم يظهر لك ان ما وقع فيه الفتا ومن  
تنفع امرخا لقوا فيه اربعة المذاهب الاربعة وغيرهم وكفى بهذا  
خادحا في رد مقالهم وتزييفها وانه لا نقول عليها فان قلنا  
قول الوقوع وقيل لا ينفذ يفتح في قولنا المعنى ولا نعلم فيه خلافا  
لان هذا خلافا في مذهبه وتبعه على حقة المذهب الحنفية الذي لا يسيأ  
فيه خفا هذا الخلاف عليه وكذلك الخلاف عليه وكذلك الخلاف  
فيه شهير في مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه كما سيباني عن الروضة  
وغيرها في الاعتق وكذا هو مشهور في مذهب مالك بل جزم بعض شافعيهم  
بغير ما اثنى به الفتا ومن تنفع فقال من اخاطب الدين بماله ممنوع من  
التبرع بالمالك حتى قبل الحجر لكن قد ذكره بما اذا علم بذلك الا حاطه  
والا فتدبره صحح كما صرح به بعض المحققين في المدونة وغيرها وبه  
قال ابن القاسم والذي في سماع اصبع صحة تصرفه وان علم حتى ثبت  
عند القاضي انه لا وفامعة بما تبرع به وجزم بعض سراح الرسالة بتفصيل

اخذوه وانه قيل قيام القبر ما عليه يجوز له البيع بالبيع  
 وبعده لا يجوز مطلقا وقال الحنفية ان يترشد من متقدم في بيعهم  
 اما تصرفه قبل الحجر فلا يجوز له ان يترشده من ماله عند ماله بغير  
 عوض اذ كان مما لا يملكه ومما لم يملكه بغير عوض **قَالَ**  
 اما جمهور من قال بالحجر على المجلس فقالوا هو قبل الحجر لسائر  
 الناس وانما ذهب الجمهور بهذا الاصل لان الاصل هو اذا لا يترشده  
 حتى يقع الحجر وماله كان له عند المعنى نفسه وهو احاط بالدين  
 بماله انتهى واحترر بالجمهور عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فانه  
 لا يقول بالحجر ووجه بعضهم القول عندهم بان عتقه قبل  
 الحجر لا يترشده طالبت الله ام لا لان الدين انما هو في ذمة السيد لا في  
 عين العبد ولو تملك العبد لم يبطل الدين فوجب ان ينفذ العتق لبقاء  
 الدين في الذمة مع نفوذه والمشهور عندهم ان العتق كالعبد فيه  
 في الرد بشرطه **وقال** بعضهم الحاصل ان جميع ترعانة التي  
 بعد الدين وقبل الحجر مردودة اذ احاط الدين بماله من غير  
 خلاف في ذلك ما عدا العتق فانه يرد ان قام الغرماء بقرب العتق من  
 غير خلاف فيه فان قاموا بعد موته ففيه قولان والراجح الرد  
 انتهى **وقال** ابو حنيفة رضي الله عنه ولا يجوز على المفسر منسبه  
 الدين وان طلب غرضا وهو الحجر عليه لان في الحجر امداد اهلية والحائنه  
 باليهام وذلك ضرر عظيم فلا يجوز الحاقه به لاحل **قَالَ** ضرر خاص  
 ولا يتصرف الحاكم في ماله لانه لا يحل عليه وخالفه صاحباه فقالا اذ  
 طلبوا الحجر جبره ومنعه من التصرف **والبيع** باقل من ثمن المثل واذا  
 امتنع عن بيع ماله يبيعه الحاكم ويقسم الثمن بينهم بالحكم هذا  
 حاصل ما في مذهبه في ذلك وعلى قول **ابو حنيفة** يتصرف في ماله  
 عما شا مطلقا وعلى قول صاحبيه يتصرف ماله بحجر عليه ومنعه من  
 التصرف كذا ذهبوا واذا تقررا بالذمة الاربعة من هذه المسئلة من الخلاف  
 والتفصيل فكيف ينقل المعنى عنهم القول **قيل** الحجر قبل  
 اما الخلاف الذي لا يصحهم واصحابنا فكانه لم يعنده ولم يقول عليه  
 لضعفه من حيث مخالفته لصريح كلام احمد والشافعي رضي الله عنهما  
 ونقله بذلك ما يقع للنووي رحمه الله كثيرا انه في كنبه لا سيما في

ن  
ورد

ينفوذ البيع

شرح



شرح المذهب بحكمي الاتفاق مع نصريه هو وغيره بالخلاف في ذلك وسبب  
 ذلك انه لا يعنده بذلك الخلاف لشذوذه فيجزم بالحكم غير ملتفت اليه  
 واما ما حكى عن مالك فكانه اعتمد فيها حكمه عنه ما مر عن سماع اصبح  
 وجعل الثبوت عند القاضي بمنزلة الحجر واما ابو حنيفة فهو لا يقول بالحجر  
 كما مر فلا اعتراض على صاحب المعنى فيما مر عنه على انه لم ينفذ الخلاف الا  
 باعتبار علمه دون نفسه الا من يترشده بغيره لا اعتراض عليه فيه واما  
 من رجم شيخ الاسلام في فتح الباري انه فيه نقل الاجماع على النفوذ فقد  
 وهم لان عبارته التي قد منها وهو قوله لا تعلم احد خالفهم ومثل هذه  
 العبارة لا تنبذ **قَالَ** جمهور العلماء على ذلك وقد مر عن ابن رشد  
 ان جمهور العلماء من قال بالحجر قالوا هو قبل الحجر كسائر الناس وهذا  
 هو الذي حكاه المعنى **قَالَ** حكاية الاجماع على النفوذ قبل الحجر  
 وفقت في كلام غير المعنى وهو مردوده بما قررته من الخلاف الشهير في  
 ذلك **وهن الغريب** قول ابن المنبر المالك في شرح البخاري  
 واما قوله من تصدق وعليه دين فالدين احق ان يقضى من الصدقة  
 والعتق والامنة وهو رد عليه فهذا اجماع من العلماء لا خلاف بينهم فيه انتهى  
 المقصود منه فقوله فهذا اجماع من العلماء غلط فاحش مخالفة لما هو  
 المعروف السابق من الخلاف في ذلك بل الخلاف شهر محكي والنفوذ  
 حتى بعد الحجر ويمكن تأويله بان قوله فهذا اجماع الى قوله فالدين  
 احتج ان يقضى لا لقوله وعليه ويؤيده وان كان تعيدا من سياق  
 ما مر من حكاية الخلاف من ذلك **قَالَ** **قَالَ** هذا ما يتعلق بعبارته  
 المعنى من الخبايا والعبارة **قَالَ** **قَالَ** قول الحنفية للقرافي في  
 ائمة المالكية ومحققهم من احاط الدين بماله حرمت هيبته وذلته  
 وعتقه وردا قرأه على يدهم عليه ويجوز بيعه وشراؤه حتى يحجر عليه وكذا  
 الاتفاق على امراته ومن يلزمه الاتفاق عليه ويترشح من ماله  
 ماله يحجر عليه وقال الشافعي التبرعات نافذة حتى يحجر عليه انتهى  
 قنا مل نقله عن الشافعي رضي الله عنه النفوذ لجميع ترعانة قبل الحجر  
 مع احاطة الدين بماله يزداد محكمنا افتنا القنا ومن تبعه لعدم  
 نفوذها **قَالَ** من خرج بان فيما مضى صنعته واخلاقه العباد

الثالث في وهي العروة في الحنفية عبارة الامام الشافعي رضي الله عنه  
وهي قال الشافعي شر الرجل وبيعته وعنته وافراره وقضاؤه نعمته  
الفرما دون بعض جابر كله عليه مفسا كان او غير مفسا وذا دينا كان  
او غير ذي دين في اجارة عنته وبيعته لا يرد من ذلك شي ولا ما فعله ولا  
اقام الزوا عليه حتى يصيره الى القاصي وينبغي اذا صيره الى القاصي ان  
يشهدوا على انه اوقف ماله عنه اي جحر عليه فاذا فعل لم يجر له حبيته ان  
يبس ماله ولا يهب انتهى لفظه بحروفه وقول جابر كله عليه معناه فاذا  
كلمه عليه بدليل قوله لا يرد من ذلك شي ولا يبا في ما علم مما مرانه بحرم عليه  
المتبرع وان نفذ وعبارتها بعد ذلك باسطر قال الشافعي رضي الله عنه  
ويجوز له ما صنع في ماله بعد دفعه الى القاصي حتى يفت القاصي ماله انتهى  
بحروفها وعبارتها بعد ذلك بوزنات واذا حبس واحلف وفلس وحلي  
شبه افاد ما لا جاز له فيما افاد ما صنع من عتق وبيع وصحة وغيره حتى يفت  
له السلطان وقتا اخر لان الوفاق الاول لم يكن وقفا لانه غير رشيد انما  
وقف لغيره ماله ونفسيه بين فرما به في افاد اخر فلا وقت عليه انتهى  
بحروفها ايضا فتأمل كلامه رضي الله عنه تحده نصا قاطعا لا يقبل التأويل  
في صحة تبرع الدين الذي لا يرجو وقال لا يكون مفسا الا ان كان كذلك لما قدمه  
في معنى لا يرجو واما قبل جحر القاصي عليه ولو بعد مطالبة الغرماء ورفوعهم له  
الى القاصي وحبيته يرد ادنى خبر مما وقع فيه الفناء ومن نفعه من افتابهم بعد  
صحة تبرعه واي عذر لخلد صاقت عليه اعلا التقليد فاقبح حتى لم يجد حراكا  
تخرجه عن ذلك المعنى الى قضاء وحده رايه اوري غير مقلده في ان خالف مقلده  
مثل هذه المخالفة الصريحة اعتمادا على ما قام عنده وحده عليه رايه مما لا يصلح  
ممسكا كما بسطته فيما مروياتي وربما جشني على من علم بهذه النصوص ولم  
يرجع اليها ان يكون قد هو غافل في هوى الحاج والعناد واعيد بالله منها  
كل من له في الخبر مزيد تقدم وازداد **العبارة الرابعة** قول الرازي  
في التبرع في الكلام على شروط سرية الحق الثانية لو ملك المعتق قيمة نصف  
الشهد وعليه من الدين مثل ما يملك او اكثر فقل يمنع الزكاة والجامع  
ان سرية العتق حقله تعالى وهو يتعلق بظلم الادبي كالمزكاة والاصحاب  
لا يمنع وجعل الشيخ ابو علي في السبيلة وجهين وقال من الاصحاب من  
قال لا يقوم عليه لانه غير توارس بما يملكه بل هو فقير من فقر ا

المسلمين ولذلك نحل له الزكاة فان ابري عن الدين لم يقوم عليه لانه مالك  
لما في يده فاذا تصرف فيه ولو اشترى به عبدا واعتقه نفذ فلذلك يجوز  
ان يقوم عليه فعلى هذا ايضا يضارب الشريك بقيمة نصيبه مع الغرماء  
فان اصابه بالمضاربة ما يفي بالقيمة جميع فذاك والا اقتصر على حصته  
ويعتق جميع العبدان قلنا تحصل السرية بنفس الاعناق انتهى فتأمل  
قوله وعليه من الدين ما يملكه او اكثر وتغلبه الضعيف بانه غير مؤثر  
والصحيح بانه مالك لما في يده فاذا تصرف فيه واستدلاله لذلك بنفوذ  
تبرعه بالعتق تحدد لك كله نصا قاطعا للتراع عنده من له ادنى مسكه  
من ذوق وان المخالف لذلك بعد الاطلاع عليه معاندا ما ينقطع الكلام معه  
**العبارة الخامسة** قول الروضة في ذلك احدها كون المعتق مؤسرا  
وليس معناه ان يعد غنيا بل اذا كان له من المال ما يفي بقيمة شريكه  
قوم عليه وان لم يملك غيره ويصرف الى هذه الجهة كل ما يتباع في الدين ثم قال  
ولو ملك قيمة الباقي لكن عليه دين بقدره قوم عليه على الاثر واختاره  
الاكثر لانه مالك في يده فاذا تصرف فيه ولهذا لو اشترى به واعتقه  
نفذ انتهى وقولها بقدر مرادها ما اصلها كما علمت او اكثر ومن  
ثم جرى صاحب المنتقا وغيره حتى اصحاب المتنون كالحاوي وروعه على  
ما في عبارة العزيز من انه لا فرق بين ان يكون عليه دين بقدر ما تبرع به او  
اكثر منه على انه لا اعتراض على الروضة في ذلك كما علم من تعليلها المذكور  
وانه لا فرق ومن ثم عبر بعض مختصري الروضة بقوله وان كان المعتق مدبونا  
واستقرقت القيمة ماله انتهى وهذا يشمل ما اذا ساوت القيمة ماله وما  
اذا رادت عليه فان قلنا **من اين يشمل** ان المراد بالتصرف  
في عبارتها ما يشمل التبرع قلنا هذا اجلي هذا اجلي لا يحتاج للسؤال  
عنه لانه سبق تعليل لنفوذ فلولان مرادهم بالتصرف ما يشمل التبرع  
لم يكن تنظا بقا العلة والمعلل على ان قوله ولهذا لو اشترى الخ صريح  
في المدعي لا يقبل التأويل **العبارة السادسة** عبارة الجواهر  
في ذلك وهي فيعتق عليه جميع سواء كان عليه دين يستقر قيمته  
ام لا ثم قال لو كان معتقا لخصه بملك قيمة شريكه لكن عليه دين  
يستقرها فالاصح انه لا يمنع السرية فيضارب الشريك بقيمة حصته مع  
الغرماء فان حصل له قيمته جميع نصيبه فذاك والا اقتصر على حصته

ويعتق جميع العبدان قلنا يحصل السراية بنفس الاعتقاد اي  
وهو الاصح انتهى فتأمل ما جرى عليه الشك ان ومن بعد هذا قلنا  
هنا لا سيما قولها لانه ما لك لما في يده تاقد تصرفه فيه ولهذا الواضح  
الح تعامل ما وقع فيه اوليك الخالقون من خروجهم عن صريح المذهب  
القول او وجه ضعيف جدا ومثلا لا يكون لمقلد سلوكه لكن  
لعل عذر اوليك ان شئ الام قليله في بلادهم وان المسئلة وان كانت  
في الروضة واصلا وغيرهما مع ان هذه الكتب نصيب اعينهم لكنها  
في غير مظهرها تغفلوا عنها فاذا كانت كذلك فيلزم الرجوع الحق لانه  
لا لا يبق بهم دون التماذي بعد الاطلاع على ذلك في هذه الورقة على ذلك  
الطبعية اعا ذنا اسموا يا هم من نصيهم على ما لا يرتضى وسير لنا سلوك  
الهدى الحق انما كان منه وكرمه امين فان قلت لاجته فيما ذكر  
عن الشيخ لان السراية فخرية عليه من الشارح وكلامنا ليس  
الا فيما يتعلق بالاختيار قلت نعم هذا ما يتوهم بالنسبة لعنق  
نصبت الشريك اما بالنسبة لعنق نصيبه هو فالحجة فيه واضحة  
نفوذه مع الدين المستغرق وكذا هي واضحة بالنسبة لنصيب الشريك  
من جميع احدهما ان هذا انما يقل بالاختيار ومن ثم عدوه  
اتلافا وتقويتا ومنعوا السراية فيما لو ملك بعض اصله او فرعه بارت  
لانه لم يكن فيه حيف من ولا تقويت خلاف ما اذا كان العنق باختياره  
لا سيما ان علم بان العنق يتخذ عليه ويصرف اليه ما في يده وان  
استغفره دينه ومن ثم جعلوه منزلة من اشترى بما في يده الذي  
استغفره دينه عيدا واعنقه ثانيا فلما ان نعلبها بالسابق  
وقولها وهذا الواضح ان صريحنا ان فيما ذكرناه في فرض ما ذكر  
في السراية وانه لاجته فيها الحجة الصريحة التي لا تقبل تأويلا  
في هذين الامرين فتأمل ذلك فانه دقيق مهم فان قلت سلمنا ذلك  
لكن في قواعد الشرع كشمع فمع يشكل على ما قاله الشك ان  
وعندهما وبشهادتهما قاله اوليك الخالقون وهو لو اشترى قربة  
وعليه دين فقبل لا يصح الشراء ولا مع صحته ولا يعنى بل يباع  
في الدين انتهى فمتنع الدين لعنقه في هذه الصورة مع انه فخر عليه  
كالسراية مشكل على ما تقر فيها ومنتقض انه لا يصح تبرع الدين  
قلت هذا الحرف او اجمال يحتاج لتقييد بارجاع ضمير اشترى  
الى المربيع وحمل الدين على الاستغفر لان الذي صرحوا به وهو  
الصواب الذي لا يقبل نزاعا ان من ملك اصله او فرعه  
عنق فهو عليه عتق الملك ما لم يكن مريضا وعليه دين مستغرق

لان المربيع محبور عليه في كل ماله ان كان عليه دين مستغرق والا فمتنع لا يجمله ثلثة  
وقد صرحوا بالسراية فيمن اشترى بعض قربة مع تقربهم انه لا فرق في السراية  
بين ان يكون عليه دين مستغرق وان لا ومنه يعلم ان المدين الذي دينه يستغرق  
جميع ماله لو اشترى بعض اصله او فرعه عنق عليه ما اشتراه وسري العنق الى ياقته  
فيلزم منه فتنه لما له ولا نظرا الى ما عليه من ذلك الدين فكيف مع ذلك يتعقل  
صحة هذا الاجمال الذي منه الركن كشي يتقديرون الشك لم يخرجوا شيئا من الظاهر  
انه من تحريمه ويؤيده ان الشفعة الغريبة ذلك يقبل عليها السقم والتحريم **السادس**  
زيادة الدين على مال المفلس حتى يحجر عليه اشتراط وجود مال للمفلس فيكون  
ان يقال لا حاجة اليه ويكفي مجرد الدين كجواز الحجر من ماله من المقر فيما عساه  
يحدد باصطلاح او انما هو الاظهر بان كان او غيرها فان كان كذلك فلينفسر  
المفلس بالذي ليس له مال في يد غيره من ماله لا ماله اصله انما انتقلت  
والحجر في قوله ويكفي مجرد الدين الحجر من ماله من المقر فيما عساه يحد  
الحجر فانه صريح في انه موقوف مدينا ولا مال له اصلا يرجو الوفاة به يصح  
تصرفه الشامل لتبرعه بل هو المقصود بالمنع ادلا محذورا في تصرفه  
بغيره وقد اقره المتأخرون على قوله منع الحج وانما خالفوا بتعال الاصل  
في امتناع الحجر حيث لا مال لا تنقاس سببه ج ودلك المعنى الذي ذكره  
خلاف الاصل فلم ينظروا اليه على ان الغرض ما يصدد مراقبته ورفعته للحجر  
ليحجر عليه ان حدث له مال فلا محذور في عدم الحجر عليه قبل ذلك الحد  
فقال ان كلامه في مقامين احدهما مسلم وهو صحة تصرفه فيما حدث  
ولم يحجر عليه وهذا غير مسيلتنا لانه مدين لا يرجو وفالدين وقد صرح تبرعه  
فيما لديه وج بردد التخي من القابلين لعدم صحة تبرعه والاخر غير مسلم  
وهو الحجر قبل الحدوث لما مر من انتقاس سببه ومن ثم قال ابن الرفعة ما  
ذكره من الحج هنا مخالف للنص والقياس اذ ما يحدث له انما يحجر عليه فيه تنقاس  
للموقوف وما جاز لتعالا يكون فصد **البيان الثامنة** قول الاصحاب  
من له مال لا يبي بدونه وبسال الغرماء كما حكم الحج عليه وجوبا لا  
ينبغي منقضى بعض الغرماء دينه فيقتصر الباقيون وقد يتصرف فيه فيصير  
حق الجميع قال ابن الرفعة ويستنبط من هذه العلة ان المال لو كان موهونا  
امتنع الحجر الام لا ان يكون فيه رقيق وقلنا يتخذ عتق المراهق له اي على  
قول لان الغرض انه مفسر هذا ما ظهر في تنقها ولم اره منقول الا ترى فتوهم  
وقد يتصرف فيه الحج واستثنى ابن الرفعة منه عتق الموهون على ذلك القول صريح  
موافق لما ذكرته عن الراعي في صحة تبرع المدين الذي لا يرجو وفا وكذا استنباط  
ابن الرفعة من العلة ما ذكره صريح في ان مال المدين المفلس قبل الحجر غير

فيما ج  
جواز

غير موهون ولا يتعلق به حق الزمان فلذا صح تبرعه به ومن ثم علله الشبان بقولها  
 كما نزلنا به مالكم في يده نأخذ تصدقه فيه زاد الرافعي ونبهوه انه لا فرق بين ان  
 يكون ما عليه تقديس ما في يده او اكثر كما مر وهذا الذي ذكره ابن الرافعي  
 وارضاها كما هو ظاهر كلامه يظهر لك صحة ما قدمته ان لم يقصد بخرجه السابق  
 الامجد اجرا للخلاف دون الترجيح والاتنا فض كلامه هذا مع ذاك لان هذا  
 المذكور هنا صريح في صحة تبرع المديون وان لم يرج وفاقا والمذكور ثم يقتصر ترجيح  
 عدم صحته فوجب الجمع بالاحمال الذي ذكرته وظوانه لم يقصد بذلك الترجيح الا  
 اجرا للخلاف لا غير وبمصر ان ظاهر بخرجه الترجيح ايضا لا يعمل به لانه مع  
 مخالفتها الصريح للمذهب مخالف لصريح كلامه نفسه هنا واذ اختلف  
 كلام امام وجب الاخذ بالصريح منه دون الظاهر كيف والصريح الذي  
 هنا هو المذهب الذي لا ريب فيه بعدم احاطة بتلك النقول التي قدمتها  
 فان قلت ما قاله ابن الرافعي في التعليل مردود فلا حجة فيه قلت  
 المردود منه حجة منع الجرح في الموهون لعدم الفايده فيه ووجه رده ان له فوائد  
 كالمنع من التصرف باذن المدين ومما عساه يحدث بخرجه صطيحا وهذا اليق  
 وان سلم رده بما ذكر لا يمنع ان يستدل به على ما نحن بصدد فلا يرد عليه  
 كونه مردودا **العبارة السابعة** ما في فتاوى الاصبحي ومورثته  
 وحل وقت ارضه وعليه ديون قبل بيع الوقت **الجواب**  
 ان كان ذلك قبل الحجر عليه وهو في صحة فالوقت صحيح فهو صريح فيها  
 هو المنقول السابق ان تبرع المدين في حال صحته قبل الحجر عليه صحيح وان  
 لم يرج لدينه وفا **العبارة العاشرة** قول الاصحاب لا يمنع  
 الدين الذي له اولاد في وان حل واستغرق ماله او زاد عليه وجوب  
 الركاه قبل الحجر عليه وعلوه بان ماله لا يتغير صرفه الى جهة الدين ثم فرغوا  
 على ذلك انه لو تذر المصدق تعين المضاب التقذر والكبيران او غيرها او قال  
 جعلته صدقة او هديا او اوصيه فتم احوال قبل صرفه كجهة التذرع فلا ركا  
 فيه لزوال ملكه عنه او العمل بهذا ما جزم به الشبان ونقله عن الاصب  
 واعترضه البلقيني اشار ولده الحلال الى رده فتأمل قوله ان ماله لا يتغير  
 صرفه الى جهة الدين اي ولو بعد الطلب الموجب للاداء فورا لان له الا اذا  
 من جهة اخرى باقتراض او حقه غيره صريحا مما مر انه مادام لم يجر عليه فالمال  
 متعلق بيمينه لا بشئ من اعيان ماله واذا لم يتعلق بشئ من اعيان ماله فأي  
 سطل ونأمل ايضا ما فرغوه على ذلك من صحة التذرع والصدقة والهدية  
 والاصحبه من المدين مع تبرعهم بان الدين مستغرق لماله ولا بد عليه تحته  
 صريح ظاهر لا يقبل تأويله في صحة تبرع المدين قبل الحجر وحسينه **د**  
 نجيب من المخالفين لذلك مع وضوح صراح المذهب فيه **ولقد رايت**

لكثير

لكثير من علماء عصر موت في بيع العهده ما يشابه ما وقع فيه اوليك بل هو ارفح  
 بكثير لما فيه من مخالفة المذهب المخالف الصريح بالبداء اذ يجرمون بها مع خروجها  
 عن المذهب وقواعده بالكلية ولم ار لهم عزرا في ذلك بل اقول ان ذلك لا يجوز  
 لان من المعادوم المقرر المعترف به والمذعن له انهم يشافعيه ويفنون وقولفون  
 على مذهب الشافعي رضي الله عنه وليسوا بمجتهدين قطعيا باي مريضة وضعتها من  
 مراتب الاجتهاد مع ذلك كيف يجوز لهم في افتاء وتاليف ان يذكروا الا لا يمكن تركها  
 على مذهب الشافعي بوجه بل مجتهد والمذهب اصحاب الوجوه وغيرهم لم يبدوا  
 شيئا من وجوههم وارايتهم الا على قول الشافعي او فاعده لا يخرجون عن ذلك البته  
 ومن خرج عنه كنفذات المزي والنجاشي ثور وابن حبيب الطبري وابن المنذر  
 لا نقد اراوه وجوهها في المذهب ولا منه بل هي كبقية ارا المخالفين للمذهب  
 واما **الجواب** عن اوليك العلم الحضارمة بانهم جروا في ذلك  
 على ارا من مذاهب المجتهدين غير الشافعي فتعبد لانهم اذ سلكوا ذلك كان  
 يتبعين عليهم ان يبيحوا تلك الا را بنسبتها الى قائلها او يكون لهم اخذوها  
 من قياس قول المخالفين او قواعدهم واما اطلاقها عرية عن ذلك فغير ايهام بل  
 صريح ايهام من مذهب الشافعي ومن ثم رايت اكثر مستغلي الحضارمة  
 يتهمونهم بذلك فانضمت حرمته هذا الفعل لما فيه من التعريض بالمسلمين والتي  
 على مراتب الائمة المجتهدين وفتنا الله واوليكم لطاعته اجمعين منه وكرمه امين  
**فتن** اختلفوا في المدين الذي عليه دين مستغرق لما في يده هل يبرقه  
 ركاه النظر وعلى عدم اللزوم يسكن له اخراجها اخذ من قول شرح المذهب  
 العبارة في الفضل عما ذكره بوقت الوقت خوب فوجوده بعد اطلاقها انفا  
 لكن يندب اخراجها اسمى فاذا نذب اخراجها هنا مع الاتفاق على عدم وجوبها  
 قالوا ان يندب في سلبنا القوة الخلاف في الوجوب وبغيره تسليم عدم النذب  
 فحوازل الاجتزاع لا تراعى فيه وعلى كل من نذب اخراجها او حوازه في ذلك الحجة جواز  
 تبرع المدين لان اخراجها حيث لم يجب يكون تبرعا وما يصرح بالنذب ما في شرح  
 المذهب ايضا في خبر لا نصاري في الذي نزل به الصنف فاطعمه فوته وفوت  
 صبيانه من ان هذا ليس بصدقة بل صيانة وهي لا يشترط فيها الفضل عن  
 عياله ونفسه لئلا كرها وكثرا كحث عليها حتى ان جمعا اوجبوا انفق فلذا اخرج  
 هنا من اكد الخلاف الشهير في وجوبه فيسب للمدين ويوجب جواز الاجزاع ما  
 بحث في الاصححة انها لا تخرم من مدين لا يرجو وفارغاية لقول جماعة من السلف  
 انها تجب حتى على المعسر كما ان الصيانة لا تخرم على المدين انتهى ولا ينافيه قولهم  
 انها تسب للثاقل لان المراد به من في يده ما يبيع بها وان كان عليه ديون مستغرقة  
 له وعليه ركاه النظر على القول بان الدين يمنع وجوبها والضيا منه والاصحية

ومعقول  
ومولود

سر

بحوز اخراجها ولومن مدين لا يجوز فافتيه ذلك صحة تبرع المدين ولا ينافي  
 الجواز هنا الحرمة في الصدقة لانه لا داعي لها ولا عذر في اخراجها بخلاف هذه الثلاث  
 للخلاف في وجوبها والخروج من الخلاف سنة بشرطه فان قل  
 ما ذكرته عند المحسوس في الضيافة خالفه في مخرج مسلم وان تصرف له في كفاك  
 ائتم بالحقاف ذوي المروءة والافانه بما جاز في الصدقة والضيافة قل  
 ما في المحسوس جرى عليه جمع متأخرون فيصح الاستصحابا به لما  
**العبارة الحادية عشر** قولهم في التبرع لو كان عليه دين مستغرق  
 لم يلزمه صرف شيء مما بيده الى ما طهر رتة فنحنه قولهم لم يلزمه انه لو صرفه  
 الى ما جاز اي صح لان حرمة ذلك معلومة من كلامهم في الصدقة وهو مراد  
 الاسنوي بقوله وان حرم عليه ذلك في بعض الصور واذ انقضى صحة صرفه  
 في ذلك كان ذلك صريحا في صحة تبرع المدين لان الغرض ان دينه مستغرق  
 وانه تبرع بشرا لها وقتضيه ذلك فلتصح سائر تبرعاته **العبارة الثانية**  
 قول الروضة في التقلب اعلم ان التعلق المانع من التصرف مقتضى حجر  
 القاضي عليه فطعا انتهت وهي صريحة لا تقتلنا وبلا في صحة تبرع المدين  
 قتل الحجر وانه لا يمنعه منه الا الحجر الحسي والشرعي والعجب كل العجب من  
 قال لا دلالة في ذلك كخروجه بالتصديق عليه فاي تنصيص على خلاف ما دللت  
 عليه عبارتها الموافقة لعبارتها ايضا في العلق فان اريد بالتصديق عليه ما  
 اقتضاه كخرجه ابنا الرقعة كان ذلك العجب اذ كيف يترك صراح المنقول لتخرج  
 متأخر محتمل بل مردود كما مر به في موضع **العبارة الثالثة** قولهم  
 من المتقربين والمتأخرين في الحيل انما اذا استغضت حق الغير بعد وجوب  
 حرمت موهبا منهم تصرف بها في الشفعة بعد وجوبها وصح العقد المثل  
 تلك الحيلة عليه وان فوت ذلك الحق واذ انقضى هذا من كلامهم وعلم منه  
 ان حرمت تقويت ذلك الحق لا ينافي ذلك الحق صحة العقد الموقوف له  
 وان تعلق بالعين فاولى بتبرع المدين قبل الحجر لان الحق متعلق بالدمه  
 وبفرض صحة تعلقه بالعين الذي قاله وليك المخالفون فهو مساو لما  
 هنا فليصح مثله وعليه فليس مطلق التعلق بالعين مقتضيا لبطالان العقد  
 بل انما يبطله التعلق بها من حيث ذاتها او لا مرارا لارم لها فتمرد ذلك  
 فانه دقيق اضطربنا اليه ما علمته في الحيل وما قرينه بعلم دما للمدين  
**العبارة الرابعة عشر** قول الجواز في باب الهبة ولا يشترط فيه اي  
 في الواهب الا اهلية التبرع وهو ان يكون غير محجور عليه انتهى  
 وهذا صريح قاطع للتراع عند من له ادنى تأمل فانه متى انتفى الحجر وحيدته

اهلية التبرع وان انتفى الحجر فلا تضع تبرعته وليس كما زعموا فان قلت  
 لو كان فيه اهلية التبرع لم يحرم عليه التبرع وقد تقرر فيما مر ان كل تبرع  
 فوت حق الدائن يكون حراما جدا قل هذا غفلة عما مر بسبوطا  
 ان ملحق الحرمة بتبرع ملحق الصحة اذ مدار السؤال الحرمة على الحاق الضرر  
 بالغير ومن تبرع بما يفتوت فضا دينة بان لم يبرح وفاه بالمعنى فقد اضر  
 بالدين فانه لذلك ومدار الصحة على عدم تعلق حق بالعين ومتى لم يجر على المدين  
 فالدين يتعلق بدمته لا غير فلم يكن لا يطل تصرفه وجه وان حرم لان  
 الحرمة لا مخرج خارج للمعنى يتعلق بالعين اصلا كما مر بسبوطا وما يوجب ذلك  
 ويقطع النزاع انه لا تناف في انه يحرم **العبارة الخامسة** ويجزم تأخره  
 ج ومع ذلك صرح الشافعي رضي الله عنه كما مر بنفوذ التصرف الشامل للتبرع  
 فلعنا ان حرمة التبرع لا تنافي صوته فاحفظ ذلك واشدد به يدك لتسلم من  
 اللجاج والعناد اللذين لا يلبقان بفاسل فضلا عن كمال غانا الله وانك  
 عن ذلك ووقفنا سلوك اقوم المسالك بمنه وكرمه **العبارة السادسة**  
 قول افقه تلامذة الفتا واجل مشايخ المفتي المذكور اعني شيخ الاسلام الشهاب  
 البخاري المزجد صاحب العباب في فتاويه وعبارته هل يصح النذر من المدين  
 ما يحتاجه لو فاد بدينه حيث لم يكن له غيره وذلك قبل ان يجر عليه وعبارته  
 الجواب نعم يصح النذر من المدين ما يحتاج اليه لو فاد بدينه اذ كان يصبر على  
 الانهانه والا فلا اذ التصديق في هذه الحالة مكره والنذر لا يتقيد بالمكره انتهى  
 فهذا نص من شيخه بصحة تبرع المدين اذ النذر قد مر في ايراد التبرع وعجب من المفتي  
 اعتماد المفتي لغتوي شيخه اي العباس الطنيد اوي واعراضه عن فتوي شيخه  
 المزجد مع انه شيخ الطنيد اوي واجل منه فقها وتحقيقا بل ولا يشبه بينهما  
 اذ الفارق بين الناس انما يفوارهم **العبارة السادسة عشر** قول شيخ  
 المذكور في فتاويه ايضا فيمن عليه صداق حال له وجبة وله اموال فاختصم  
 هو وهي وحشي ان تأخذ صداقا فمات قاله لا خير لك من غير عرض له  
 واذن له في القرض قبيل وقبض ولم يبق له مال فهل يصح التملك والحال  
 هذه او لا احاط **العبارة السابعة** بما لفظه نعم يصح تملكه واقضاؤه والحال  
 هذه انتهى فتأمل هذا من هذا الققه المحقق الغير الحفي عليه ما وقع فيه  
 شيخه الفتا من ورطة عدم صحة نذر المدين وسائر تبرعاته عرض عت  
 شديده شيخه المذكور وافق بالمذهب ولم يقول على افتنا شيخه بذكر ولا رد  
 اكتفا بان من له ادنى مهارسة بالققه يعلم شذوذه فيما افق به وان

السؤال

العبارة الحادية عشر

السؤال

الافاقه

قلت

اعلم القام

دوا

لا يصح

بالكروه

كفره بل

من يتبعه على ذلك فقد قلده من غير اتفاق ولا تفويض لكتب المذهب بل  
من ان ما يعلم به الرد الواضح على الغثا في المختصرات فضلا عن  
المطولات فتنطق لذلك كله لتعلم وتسلم والله تعالى اعلم  
واذا انقضت كل الاتضاح منقول المذهب حتى صار كئارا على  
علم فلنرجع الى بعض مواخذاات على عبارة المفتي السابقه  
التي سقت حاصليها في فولي خامسها قوله على ان ما في شرح المذهب  
منظور فيه فوله منظور فيه هو المنظور فيه ادلا وجه المنظور فيه مع  
موافقته لما مر من الشافعي والاصحاب وعن الروضة واصحابها في الحق  
ان من عليه دين بعد ما بيده زاد الرافعي والشافعي وغيرهما والكثير  
منه لينفذ تنوعه بالحق وغيره هذا موافق لقول شرح المذهب عن  
الشافعي من ان من وجب عليه دين وطول به بها فذهب ماله  
والحق ثم تعلق بعين المال فلم يصح التصرف فيه حتى بالبيع بغيره  
وهنا الدين متعلق بالذمة دون اعيان المدين اذ لا يتعلق بها الا بالحق  
كما صرحوا به وقدم عن الشافعي في الام انه لا يتعلق بها ولو بعد  
مطالبتهم ورفعه للقاضي حتى يحرق عليه فاذا اقرر ان كلام الشافعي  
هذا موافق لكلام الشافعي والاصحاب وبهذا اريد في اعتراض  
الاسنوي الشك في فيما ذكره في مسيلة بكلام الشافعي ويعلم  
انه لا جامع بين المسيلتين بوجه واذا تقررت ان كلام الشافعي  
هذا موافق لكلام الشافعي والاصحاب فالمنظور فيه باطل لا يعوت  
عليه ولما كان ما ذكره مشهورا لما تقررت من موافقته لكلام الشافعي  
والاصحاب لم يخج النووي الى التعرض له بنفي ولا اثبات بل سكت  
عليه لذلك وعلى قناسه مسيلة لما عليه لوضوح الفرق بينهما كما  
تقرر ومعنى قول الاسنوي ان شرح المذهب جزم بها قاله الشافعي  
انه حكى جزم الشافعي به ولم يعترضه ومن عاداته في هذا الشرح انه  
متبع منه لكلام الاصحاب حكايته عنه ذلك القياس وسكونه  
عليه دليل على تقريره له عليه من وجهين احدهما ان الغالب ان  
الضعيف انما يفتي على ما يوافقهم عليه الاصح وقد يفتي على ما  
ظهر ذلك وان لم يوافقهم عليه الاصح وقد يفتي على ما ظهر دليله  
وان لم يوافقهم عليه ذكر ذلك الرافعي وغيره والاخذ بالغالب  
صحيح وقد اخذ به المخالفون في خرج ابن الرفعة السابق بسط مناقبه

فقالوا فيه

فقالوا انه يفهم ان ابن الرفعة قابل بطلان الصدقة نظريها في صحة المال  
المخرج عليها فاخذهم بقضية الفاكب في التخرج وهو الاخذ في الحكم  
ايضا واعتراضهم الاسنوي وغيره في اعتمادهم لكلام الشافعي وسبقهم  
الى الاسنوي اعتمادهم نظرا للغالب السابق حكمهم ففتح غير مرضي فانفتح  
ما قاله الاسنوي وغيره ويطل الا اعتراض عليه والقول بان صنيع شرح  
المذهب ظاهر في تزييف هذا القياس من العجب فاي صنيع اقتضى في  
القياس ما ذكره انما الصنيع يقتضي تقرير القياس عليه واعتماد  
نظرا للغالب الذي صرح به الرافعي وغيره واخذ به المعترض نفسه  
في ذلك التخرج كما تقرر وقوله وكثيرا الخ قد تقرر ان هذا ان هذا  
مسلم لكن لا تحمله له فيه لان الغالب خلافه والاخذ بالغالب متعين  
هذا كله يفرض ان كلام الشافعي والاصحاب لا يوافق كلام الشافعي  
اما اذا بان موافقته له فلا نظر فلا نظر الى كثير ولا الى غالب وقوله  
انه كفتي بها سيدكم الخ ليس في محله لما تقررت من كلامهم انه لا يلزم  
من الحرمة البطلان الا اذا رجعت الى معنى يتعلق بذات المعقود عليه او  
لارفعه وامث ذلك مسيلة الى مسيلة الصدقة وكونها وان كلام الشافعي  
والاصحاب صريح في ذلك لا عيار عليه ومعنى تغليب الاول كونه التسليم  
ان الحرمة فيه لمعنى يتعلق بالمعقود عليه كما مر بسطه وتقريره غير مفرغ  
بما بين دليل واوضحه وقوله ولا شك انه ما اخذ ابن الرفعة الخ مسلم لكن  
قد سبق انضاح ان كلامهم صريح في رد هذا لما اخذوا ما خذهم في مسيلة  
لما تعلق الحق بالعين بدليل بطلان البيع ولو بغيره وفي مسيلة الصدقة  
كونها تنوعا بغير الدين لا تعلق دينه بعين المال لما تقررت كلام  
الشافعي والاصحاب من ان الدين لا يتعلق بعين المال الا بالحق وشان  
ما بين الماخذين كما مر بسط ذلك وايضا وقوله بل بحث معقول القوط  
الخ من ان هذا البحث في غير محله لما قررت من الفرق الواضح بين الماخذين  
وسبق رده ايضا بان الحرمة في مسيلة لما متفق عليها وفي مسيلة الصدقة  
اختلفوا في صحة التصرف فكيف مع ذلك يقال ينبغي في مسيلة الصدقة  
الجزم بعدم نفوذ التصرف مع الاختلاف في الحرمة ومع حكايتهم الخلاف  
في مسيلة لما مع اتفاقهم على الحرمة هذا مما لا يتفعل كما هو واضح بادني  
تا مل وفرقة اعني الاذرعى ما ذكره المعترض بوجه ما سبق عن المذهب  
ان حق الدين لا يتعلق باعيان مال المدين الا بالحق ولم يوجد ولا  
الطلب ولا الى توجه المصلحة لاداء في الحال لان ذلك لا يقتضي

على

المتعلق بالعين بخلاف مسيلة الما للفتلق بالعين فيها كما من نقله و  
 فلا نظر لكون ذلك حق اذ في هذا حق لئلا يخلو اختلاف الجبه وانما كان  
 جسيما للنظر لذلك لو احدثت وقد بان والصحاح اختلافهما فنظرا ما فرق  
 به من اصله كما هو ظاهر المتأمل وقول **هـ** ان الشايع الخ  
 من العجيب ايضا ولم حذف هولا مساييل من شرح المذهب واي قاعدة  
 او دليل على ان هولا اذا حذف فوا منه وكما دل على ضعفه واي اشعار  
 بانهم هموا عن النووي تعريفها والتشديد مما لا يصلح مستثنا  
 ينبغي التزمه عنه وقول **هـ** ولسية الفتا الخ يقال عليه قوله  
 قياس ما سبق يحتمل انه اراد ما سبق في التلبس وصدقة التطوع  
 من ان الدين متى وجب على الفول حرم تاخير ادايه ولو بالتصدق  
 وان رجا الوفا من جهة اخرى ظاهرة وج ان اراد بالتصرف التبرع  
 فالمراد بالامتناع في كلامه الا سنوي الحرمة ان اراد بالتصرف التبرع  
 وج لا البطلان الا على ما سبق من تحريم ان الرفعة السابقه  
 ويحتمل انه اراد ما سبق في التيمم والسابق فيه بيان الحرمة  
 وتطلان التصرف فيحتمل انه اراد هيا والاول فقط وعلى كل حال  
 المعترض بان اراد قياس ما سبق في التيمم في هبة الما من الحرمة  
 والبطلان فيه نظر ظاهر اذ لا دليل له على هذا الحزم بل الحق ان  
 كلامه محتمل فلا يستدل به على شيء من ذلك بل قوله بعده في صحة  
 ذلك نظردليل ظاهر على انه لم يرد ما لا امتناع في مسيلة الكفارة  
 الا حرمة لان المحظ في المسئلة اي مسيلة الكفارة ومسيلة الصدقة  
 واحد وحسينه فكيف يتوهم من كلامه انه قال في مسيلة  
 الكفارة ببطلان التصرف ومتردد في البطلان في مسيلة الصدقة  
 اذ لا استقرار من صيغ المولفين قاض بانهم اذا قالوا في صحة كذا  
 او حرمة او نحو ذلك نظر دل على انهم لم يروا وجه بطلا وهذا مويد  
 لما قاله الفتا انه سمي ما قدمه في التيمم على انه لو فرض انه قابل ببطلان  
 تبرع المدين الذي قال به الفتا لم يثبت الله لما من مخالفة لكلام الشافعي  
 والاصحاب ومن بعدهم الواجب على كل من لم يصل لدرجة الاجتهاد  
 اتباعه واعتماده وبهذا يتبين خطأ تعبير المعترض بقوله فالصواب  
 ما ذكره في البحر وجعله النيات ولقد وقع للنووي مع خلافته ما لا ينال  
 هذه العبارة الشيعية ومع ذلك اعترضه الاذرعى بان ما كان ينبغي له  
 ان يصوب ما خالف فيه الشافعي واصحابه وقول **هـ** وقول **هـ**

بل التيمم

بل وقع للامام مع عظم جلالة انه لما قال في مسيلة في النور عدم العقاده  
 عندي خطأ اعترضوه بان كان الصواب ان لا يغير بالمخطأف وعدم  
 الاعتقاد هو منصوص الام والمختصر فالواو كان عذره انه ظن ان المسيلة مودة  
 لا منصوصه متقوله انتهى ولا يبعد ان يقال ان هذا وهو عذر ذلك المعنى  
 وقول **هـ** و فرق في التيمم هذا الفرق هو الصواب الذي يبيح  
 به كلامهم كما مر بسطه وايضا حقه وقول **هـ** ونظرفيه الخ لا وجه لهذا النظر  
 لان قوله وقد رضي بذلك الداني انها هو باعتبار الغالب في الدين لا انه قد  
 فلا يرد في الابلات وقوله ويجد شئ ايضا الخ ما ذكره فيه مسلم حقه  
 لانه مذكور في كلامهم في التيمم لا بهم قيد والتعلق اخن تعين الما اذ لم  
 يخرج الملك الى ثمن الما وهذا الذي الذي ابداه المعترض واوهيم انه من غدياته  
 الى تسليم الفقيه ولا نكرها الا لما مد المتكسفات حاج فيه التعلق الى ثمن الما  
 فمنع التعلق بصريح كلامهم كما هو جلي على ان قوله وطلب الدان الما  
 ما خرج بيده بتلبس في محله بل وجود الدين المذكور مانع لتعلق هذا الظاهر  
 به وان لم يطلب الدان بيده بل ولو مو خلاصا صرحوا به وقول **هـ**  
 ولا يقال انه معني للظواهر الخ لم يقل ذلك ابو زرعه ولا غيره وانما الذي  
 قالوه ان الحق في مسيلة الما لا صاحبه بالملك الى ثمنه ولا بالملك الى عبته  
 للمعطس نفق تعينه وفي مسيلة الصدقة الدين الحزم لها لم يتعلق بالعين  
 اذ لا يخرج بل بالذمة لا غير فلم يقتض بطلان التبرع هذا حاصل ما فرق به ابو  
 زرعه بالاعراض عليه بان لا يقال الخ في غير محله وقول **هـ** يعلم  
 ان المعنى الخ لم يعلم ذلك بل المعلوم منه لما تقر بان الحق في مسيلة  
 الما متعلق بالعين وفي مسيلة الشايعي يتعلق بالذمة لا غير غير مرة انه  
 لا يتعلق بالعين الا بالبحر كما صرح به الشافعي والاصحاب وقول **هـ**  
 ومن نظر الى المعنى الخ قوله لم يرت الخ يقال عليه هذا من العجيب كيف  
 والذي انصح القطع به من كلام الشافعي والاصحاب صحة  
 تبرع المدين قبل البحر عليه وان لم يبرح وفا وقوله الخ الى المعنى الذي جعله  
 امتنع التبرع بالما المحب لان المعنى الذي في الما لم يمنع التبرع فحسب بل  
 منع التصرف فيه حتى بالبيع ولو با صفا ف قيمته فقلنا بطريق القطع  
 ان هذا المعنى غير المعنى الذي امتنع به تبرع المدين بالمال وثبوتيه بينهما  
 واستنتجنا من ذلك ضعف ما في شرح المذهب عن الشايعي وقوله  
 لم يرت في صحة ما قلناه الخ كل ذلك في غير محله لما تقر من وصوح الفرق  
 بين المخطئين وانه قاض بصحة ما في شرح المذهب ومن ان بطلان تبرع  
 المدين قبل البحر عليه راي شاذ مخالف للمذهب فلا يجوز لاحد التمسك به  
 ولا الا عتاد عليه في افتا ولا تأليف فاحفظ ذلك ولا تفتربا سواه واذا

ن  
الملك

والانتهى الكلام معه في بعض تاليفه المذكور فلنرجع الى بقية الكلام  
على جوابه المذكور اولاً ثم الى ما بقي في تاليفه مما يحتاج للمردسها  
**قوله** اما صورته السؤال فلا يخالف احد فاتها مفرضة في  
صدور ذلك منهم بعد المطالبة لهم بالدين انتهى وهذا من العجيب  
ايضاً كلف يبق الخلاف فيها مع ان الشافعي في الامم مصرح بخلافها  
وعبارتها كما مر ويجوز له ما صيغ في ماله تغد رغبة الى الفاضل  
حتى تغد القاضي ماله اي يجر عليه انتهت وفي صريحة في نفوذ تبرعه ولو تغد  
الطلب والرفع للحاكم ما لم يجر عليه ومع ذلك ما مر عن شرح المذهب عن  
الشافعي من قوله وكما لو وجب عليه ديون وطول بها فهو ماله وسلمه  
فانه يضح في زعم الشافعي بالصحة بعد الطلب **قوله** ابلغ الرد لقوله لا ينفذ  
فيها احد وخبرني فالتجاسر على المذهب بان يطلان تبرع المدين بعد الطلب  
لا يخالف فيه احد لا ينبغي صدور من جاهل فضلاً عن فاضل **قوله** سألني  
**قوله** قال ابن عبد السلام ان سوقه لعمارة ابن عبد السلام هذه  
مما تنهى عنه فانه لا حجة له فيها اصلاً على يد عاه بل فيها الحجة عليه وبيان  
ذلك ان **قوله** فان ما من احد هما قتل ادا ما عليه لم يتغد عتقه  
رخ فيه تعييد عدم نفوذ العتق والتبرع بما اذامات ولم يود ما عليه وقد  
كان قتل ذلك في فرض موته وهذا الحكم لا نزاع فيه في المذهب لا تبرع المريض  
لكونه محجوراً عليه حتى الورثة انما يتغد من ثلثه وهو لا يتغير الا بعد قضاء ديونه  
فاذا لم يمتثل عنها بقيت جميع تبرعاته كما مر واذا اقر ذلك فهذا التعييد  
منه يقيم نفوذ تبرعاته التي قتل مرضه والام يكن لتعنيده بالمريض كثير جدوى  
وقوله وكذا الحكم الخ تعيد التعييد بوقوع تبرع المكاتب وتوهم في المرض  
وانهم ما نوا قتل وفاما عليهم وهذا حجة لنا فيما قلناه وحررناه تقبله انه منه وكريه  
امين **قوله** وقع له ادا ما الله التفع به انه لم يعول في جوابه هذا على  
ما في السؤال انهم فعلوا ذلك حيلة لئلا يحصل لاهل الدين شيء فلهذا فقهه مني  
تتوهم او غير فقهه فان قال انه فقهه **قوله** له ظاهر كلام ابن الرقعة بل صرح  
انه لا يشترط هذا التعييد كيف وهو لا معنى له لان الخط اصناف الدين وهو فاضل  
بالتبرع فقهه الحيلة ولا وان قال ليس بتعدي قتل له انك مصرح  
بانتاعك في هذا الا فتا المقتضى وهو يشترط قضاء الاضداد كما ياتي في جوابه  
الكلام عليه **قوله** ان كلامهم في الزكاة صريح في ان الحيلة المستقطبة  
فيها لا يمنع صحة التصرف وان قلنا بحرمة الحيلة وبذلك صرح الزركشي وحاصل  
كلامهم في ذلك انها تقصد الغرار وحده مكرهه هذا هو المذهب واختار القرابي  
انها حرام وان الذمة لا تبرأ وان ذلك من العلم الصالح وواقعة الزركشي وغيره  
وجعل مثله طلاق المريض فراراً والاقرار لبعض الورثة بتعدي حرامان الباقي  
قال فقهه بتغذ طاهر انتهى وما قاله **قوله** في الاخير فقط وفي شرح المذهب  
في محل وفيل حرم وليس بشي وفيه في محل اخر ان **قوله** العزالي جمع متقد مني

اخره

بالحرمة

بالحرمة غلط عند الاصحاب وفيه ايضا ان الحول يقطع وان يوجب  
الغرر لا خلاف وانما ابن الصلاح انه ما لم يقصده لا يفعله فان قلت  
سئلنا صحة العقد المقر هنا وفي مسيلتنا فلم فكم بالحرف في مسيلتنا ولم  
تقولوا بها هنا قلت لان الحق هنا الحق هنا فاحتفظ له وليس  
الزكاة على المساهلة وهذا الخط القول الضعيف ان اطلقت في المرض  
فريث ولا يتغذ طلاقاً ووجه ايضا انه بالمريض صائر محجوراً عليه للورثة  
وهي من جملة ما لم يملك ابطال حقه ولم ينظر الاصح الى الشيء من ذلك لانها  
الى الان لم يثبت لها حق ولا ارثا انما يتغير بوقت لا المرض فتغذ طلاقاً  
ولم يرتب لظاهر ولا باطنا وان قصد بذلك حرمانها هذا ما يتعلق بحواب  
السؤال وبعض ما في التاليف وبقي فيه ما قد يحتاج للتنبه عليه  
ومنه قوله وقد اقيمت مراراً بطلان التبرع المذكور اذا كان لا  
يرجى الوفا من غير ذلك يقال عليه الا فتا الذي رايته في عدة نسخ ليس  
فيه هذا القيد وقوله ولا للبايع الى ثمنه يتأمل هذا مع ما  
مر عنه في المسئلة التي اوضحها انه لا بد لها وان الفقه نسلمها وان  
لا يكرها الا بما مدرو متعسف ليعلم انها عين قول الروضة وغيرها  
ولا للبايع الى ثمنه كما مر ذلك مبسوطاً وان الانسان محجور على الشبان  
لكونه قيد ما قاله بتعدي مر ان كلامهم هذا برده وقوله  
**قوله** وحب عليه الخ وله مال فتصدق به ثم مات فهل يرجع  
على الفقه الا انه بانهم لم يملكوه قال في الحاشية الظاهر نعم كما في مسئلة  
**قوله** الخ اي بناء على اعتماد ما اجمع عليه الشافعي والاصحاب  
والنسخ غير مرة فيما مضى ان ذلك مما انفكنا عليه الشافعي والاصحاب  
ومن بعدهم فلا تعييد وان اعتمد الزركشي وغيره لان ذلك لعدم  
استحقاقهم لما ذكرناه من منقولات المذهب ومعتداته وامامنا  
رحمه الزركشي من انهم لا يملكونه فلا يخبر ادنى اتجاه القول به الا ان  
تضييق عليه الخ وتعين صرفه ما يبيده اليه فتصدق به ثم مات ولم يخ  
لانه يخ يشبه مسئلة المافي تعلق حق الله بعين ذلك المال فلم يصح  
التصرف فيه ولو بقبر التبرع كالبيع بناء على صحة قياسه على صحة البيع  
واما اذا كان الخ موسعاً فانه لم يتعلق به حق فليصح التصديق  
به وان مات ولم يخ فان قلت وقت الصلاة موضع وقد قالوا  
بالبطلان مع ذلك فقلت اجابوا عن ذلك كما مر عنهم في ثالث  
الا اعتراضات بان سبب التعلق كون الصلاة لها وقت محدد والى اخر  
ما سبق شمر ولك ولاننا نأخذ من هذا عدم صحة قياس مسئلة الخ  
على مسئلة الما ويقر بان الاصح في الخ انه موسع غير محدد والطرفين  
ونضيفه عارض بخلاف الصلاة فتعلق حقها بالعين وان بطل التصرف

واختار مع ان السبب هو  
الحول في مسيلتنا  
يوجد كما ان السبب  
تقنا وهو المال في  
الحول او شرطه  
لم يوجد مع صحيح

خلاف الحج وأما قياس الحج الزركشي على مسيلة هبة المدين بنا على بطلانها  
فغير صحيح لأن هذا حق إلهي وليس بدفعه أكثر بخلاف الحج وقدر  
عن الأذري أنه نظري فرقة بين هبة المدين المالك إلى ذلك  
وقوله اعترضنا على ما في شرحي الكبير للأرسطاد من الفرق بين  
ما اقتضاه تخرج ابن الرقعة بنا على اعتماده من عدم ملك المتصدق  
عليه وما في شرح المذهب عن الشاشي من صحة هبة المدين  
وفيه نظر وكيف يقال بتخرج المتصدق على الهبة ثم يتجمل بينهما  
فرق **ويجاب** بأن هذا مما ينبغي منه أيضا لأن الفرق الذي ذكرته  
إنما هو بين هبة المدين وصدقة المدين والتخرج ليس على هذه الهبة  
فإنها صحيحة كما مر عن شرح المذهب وإنما هو على هبة المدين  
بعد دخول الوقت بشرطه كما مر بسط ذلك موضع الكفا بحجة  
الاعتراض فتدري إلى اختلاف الغامات وعدم معان النظر  
في العبارات **وقوله** اعترضنا على ما ذكرته في الفرق  
أن الحرمة في الهبة ليست ذاتية هذا هو علمنا لوجه الثاني الذي  
ضعفه في شرح المذهب هو مما ينبغي منه أيضا لأنه على وزن  
ما قبله من أنه ليس عليه هبة المدين المدين وكلامي إنما  
هو في هبة المدين وكلام شرح المذهب في تعليل الوجه الثاني  
إنما هو في هبة المدين **وقوله** قد مر أن الحرمة في هذه ذاتية فاقضيت  
إبطال دليل إبطال البيع وفي ذلك لا مرجح متراضا مع الدليل فلم  
يقض الأبطال **وقوله** اعترضنا على قولي ثم رأيت الأذري  
فرق بما فيه نظروا الأذري لم يعرف بين المتصدق والهبة وإنما  
بحث الحزم مع ابن الرقعة انتهى وهذا على وزن ما قبله من الالتباس  
أيضا لأن معناه أن الأذري اعترض ابن الرقعة في إجرائه خلاف الما  
في تصديق المدين بأنه ينبغي نقض الحزم بعدم الصحة رعاية لحق الأذري  
فتطرت في ذلك الأمر بسطه أن المدرك في المسكتين مختلف وإنه  
قاض بضميمة الصدقة فضلا عن الحزم بعينه صحتها فراجع ذلك فإنه  
مهم **وقوله** عن البصاح الناصري ما حاصله أنه اعتمد ما فهمه  
كلام ابن الرقعة من عدم صحة تبرع المدين يقال عليه لا نظما إلى  
الناصري ولا إلى غيره مع ما مر بيانه من كلام الشاشي والاصحاب  
والشككي وكان لنا خرب **وقوله** وليت الشارح المذكور  
الح يقال عليه هذا المتي مبني على ذلك الالتباس السابق ببيان

فأما

فأما عندنا مل ما ذكرناه فالزيادة المدونة في محلها كما هو جلي وقوله حتى قال  
بعضهم أنه في شرح المذهب صح هبة المدين ومن أين له ذلك وفي أي  
موضع صحه يقال عليه هذا مما ينبغي منه أيضا كما مر بسطاً أنه نقله  
عن الشاشي وسكت عليه وإن موضوع شرح المذهب الذي هو منتجع  
فيه لكلام الاصحاب أن سكونه على الحكم فيه إنما هو لا رضاه له  
وإن الغالب أن الضعيف إنما يقبس على ما يوافق عليه الأصح فهذا  
كله سويد الغايل بأنه صحه أو حزم به السابق عن الأسنوي وزعم  
المعترض أن كلامه فيه تزيف لكلام الشاشي غير صحيح كما مر بيانه  
**وقوله** والعجب أن الفرقين في التيمم أقروا ابن الرقعة على تحريمه  
يقال عليه لا عجب في ذلك لما قرأنا التخرج لا يستلزم الإيجاد في الحكم ولو  
استلزمه له أو النظر للغالب فيه كإجاب عنهم بأنهم إنما استلزموا عليه  
في موضع العلم بضعفه مما قرروه وفرقوا به في موضع آخر وهذا كثيرا  
ما يقع للمؤلفين فلا بدع فيه **وقوله** وأذا برى شرح المذهب عما  
سويه الأسنوي إليه والحق برأيه يعني التخرج الذي صرح به ابن الرقعة  
أو القطع الذي بحثه الأذري يقال عليه هذا مما ينبغي منه أيضا كما مر  
موضعا أن التخرج ليس على هبة المدين التي في شرح المذهب عن  
الشاشي وإنما هو على هبة المدين وهذا لا يرتباط له بمسيلة الشاشي  
بل التخرج على حاله سواء قلنا باعتماد ما قاله الشاشي أم لا إن أريد  
التخرج من حيث الخلاف وأما إذا أريد من التخرج من حيث الحكم فقصية  
كلام ابن الرقعة بطلان هبة المدين والشاشي حازم بمسألة فبقع  
حينئذ التفرع بينهما في ذلك وقرآن كلام الشاشي هو منقول المذهب  
الذي لا يخار عليه وإن كلام شرح المذهب ظاهر في اعتماده كما مر  
بيانه أيضا فهو لم يبرأ منه فلي ينبغي تخرج ابن الرقعة ولا قطع الأذري  
ومن نظر لما قدمته متكررا في رد ذلك التخرج وذلك القطع انقطع له  
أنه لا تقويل على واحد من هذين مخالفين لصريح المذهب ونقول  
**وقوله** بل أقول صدعا بالحق يجوز نسبة شرح المذهب إلى بطلان  
هبة المدين حيث حررنا عليه التصديق أخذنا من تعليل التيمم ومن  
تحريم التصديق في باب صدقة التطوع ومن تشبيه الوجهين بالهبة  
للوالى على سبيل الرشوة وتعليل أحد هاتين المعصية وهي العلة التي  
اعتمدها النووي يقال عليه هذا الصدع مبني على صدع في فهم

مدر كهيئة الما ومدر ك صدقة المدين وقد مر ذكره ان الاول هو كون الحرمة  
 دائمة فاقترنت البطلان حتى في البيع باصناف الثمن والثاني هو كونها خارجة  
 عن الذات ولا زعمها لا بها ليست لمعنى في المنصديق اذ لم يتعلق حق الدين  
 به بل في الدين الخارج عن ذلك باصناف الثمن والثاني هو كونها خارجة  
 لا تقتضي ابطالاً ومسيلة الرشوة من قبيل الاولى فخرتها ذاتية  
 لان حق المالك يتعلق بعينها واخراجها من يده اياها هو كره عليه فلم  
 يخرج عن ملكه بذلك وان لم يعرض المعطي لا رشايه على وصوله لحقه  
 فاعتماد النوي لكون العلة المعصية محمول كما صرح به هو والاصحاب  
 على المعصية الذاتية دون غيرها وبنأمل هذا يعلم لا تلازم بين مطلق  
 الحرمة وابطال التصرف المحرم خلافا لما زعمه المعتزلة وبنى عليه  
 صدعه بالحق وانه لا يجوز ان ينسب لسبب لشرح المذهب القول بطلان  
 هبة المدين وانما الذي ينسب اليه القول بصحتها وان حرمت لما مر  
 من الطريق المسوغة نسبة ذلك اليه وقول **هـ** ان التحقيق في  
 قوله **هـ** ولم يصحح الا لزوم بين العصية والابطال يقال عليه اي وجه  
 يفهم به من عبارته هذه التلازم لا سيما مع العطف بالواو والمقتضي لكل  
 لا استقلال كل جملة حكمها وانما كان يتوجه ذلك لو عطف بالفا يقال عصي  
 فلم يصح هذا يقتضي نوع ارتباط او تلازم على انه لو عبر بهذه لم يكن فيها  
 دليل لان قوله عصي انما هو في بيع الما وهبته والمعصية هنا ذاتية  
 كما تقر فيصح ان نقول فلم يصحح لما بين الحرمة الذاتية والابطال من  
 التلازم وقول **هـ** فالجواب **ل** الذي تلخص لنا مما قرناه وحررناه  
 انه حيث حرم نزع المدين فلا يحكم بعدم صحتها وتلازم بين الترخيم  
 والبطالان هنا وان لم يلزمه في غير هذا الموضوع لفارق انتهى يقال عليه  
 هذا انما يصدر مثله من المجتهدين المطلق لانه الذي يوسس له قواعد مخالف  
 قواعد غيره ليرتب عليها احكامه التي يستنبطها وانى لاحد من منكر  
 نحو سبغها به سنة كما افاده كلام ابي الصلاح ان يتجلى بذلك  
 على انه في هذا الحاصل خالف بعض السابق في السابق انه يصح  
 نزع المدين بعد مطالبة ورفعه الى الحاكم مع حرمة هذا  
 المخرج عليه لان الدين يجب اداؤه فوراً بالطلب واذا تقرت مخالفة  
 هذا الحاصل لبعض امام المذهب علم انه حاصل مبتدع لم يسبق  
 اليه فليكن رد عليه وقوله لفارق يقال عليه كان ينبغي  
 لك ابداء هذا الفارق ليصح اوبيطال ما اخترعته بما لم تستق اتيه  
 من ان الحرمة ولو لا مخالفة تقتضي ابطالاً ولو في بعض المواضع

عصية

فانما

نعم

نعم هذا الحاصل يناسب مذهب احد لكنه يعسر ذلك في كل حرمة  
 خارجية فالخصيص بهذا المحل في التلازم دون غيره لا يوافق قواعد  
 احد ولا قواعدنا بل ولا قواعد يقينية المجتهدين كما يعلم من تحرير  
 هذا مهم في ذلك في الاصول وقول **هـ** واياك والتهويل بما  
 زعمه الا سنوي والحدود عليه فتقع في تخطية كثير من المحققين المعتمد  
 يقال عليه قد علم مما قرناه اننا لم نفتد في التهويل الا كلام امام  
 المذهب واصحابه ومن بعدهم وتخطية كثير من المحققين لاجل هذا  
 منعيه على انهم معذورون بعدم اطلاعتهم على ما اطلعنا عليه والا  
 لم يحلفوه بوجه كما هو الظن بالمقلدين وانما ظنوا ان المسئلة في  
 كلام الماخزين لا غير في واقعها على ما ظهر لهم من المدرك وكن لا يتبع  
 ظهور مدر كهم وان ضجة تنزع المدين يترتب عليها من الغرض بالانح  
 لكن المذهب نقل يجب ان نتطوق المقلدين حتى لا يخرجوا عنه وان انصحت  
 مدارك المخالفين وقول **هـ** ان السهمودي حاولت تغذي الصحة الى  
 النذر ثم رد عليه ذلك بما مرده مسوطا يقال عليه هذا عقلة عن كلام  
 الاصحاب في الزكاة فانهم صرحوا بصحة نذر المدين وان كان دينه  
 مستغرفا كما مر بيان ذلك فقول الزركشي ومن تنبه ان نذره باطل  
 ليس في محله ولما ظهر لا عظم تلامذه الفتا وهو شيخ الاسلام المرحوم  
 ان المتقول صحت حزم كما مر ولم يبال بمخالفة شيخه ولا غيره  
 وقول **هـ** عن اقتنا حزمة الناس شري فيه اعتماد البطلان وتغلة عن  
 جمع متأخرين وهو اقنا جيد وفيه اجمال وتصريح بان ذلك هو المتقول  
 وهو الحق كما قدمناه يقال عليه ليس فيه تصريح ولا اجمال بل  
 لان ابن الحنابل الذي نقل ذلك عنه انما قال على مسئلة بيع الما وهبته  
 وقد علمت بطلان الفياس ثم نقل ذلك عن جماعة من المتأخرين  
 فاي منقول او ما اليه او صرح به نفع قوله وهو الموافق لقواعد  
 المذهب محتمل الا انما الى ذلك الا ان هذه دعوى يبطلها ما مر ان منقول  
 المذهب الصحة وبذلك بان اندفاع قوله وهو الحق واي حق نقله  
 فقلد مع مخالفة لصريح نصوص الشافعي واصحابه ومن بعدهم الا اوبك  
 الجمع المتأخرين الذين اغتر بكلامهم جماعة من اليميني كالعلامة عمر بن محمد  
 الفتا فانه سئل عما لفظه برجله ورشه وله مال وعليه ديون  
 كره او غيره فازداد اضراب الغرما فباع بعض اواقيرهم او نذر علمهم  
 او التزم في ذمته تلك اضراب بالغرما فحصل منها تقويت تركته كلها

التي

ثم مات هل نصح هذه التبرعات اولا احوال  
بالقسط اما النذر فلا يصح لعدم القربة واما الالتزام بلفظه فلا  
يصح لعدم القربة واما الاقرار ظاهر من غير حنيفة فانه لا يحل  
ولا يصح باطنا ومن علم مراده من سمعه لا يحل له الشهاده بهذا  
واما البيع بهذا القصد محرم بلا شك واما صحتة والذي ينبغي  
ويجوز بل ينبغي ان يصح بفساده من وجوه منها المصانحة  
ومنها انه يترتب عليه منسده عظيمه وبقي سد باب استيفاء الدين  
والاحكام لان كل واحد بقدر على هذا فينتقل على الاحكام الحرام  
والحسين بالدين وقال الامام ابن عبد السلام ان الشرع مبني  
على المصالح ودرء المفاسد فما امر الشرع بشي الا وحيه مصلحه  
ولا نهى عن شي الا وحيه مفسده وهذه مفسده عظيمة بعد  
من حيث المعنى واما النقل فان الغنية بحكم الدين ابن الرغز  
بناء على بيع الما وهبته في الوقت حتى يجري فيه الخلاف ويكون  
الصحيح المنع وحيث الاسام الا ذرعي معه ما يقتضي القطع بالمنع  
معللا بتعلق حق الغير والمعنى المتقدم بربيد ما قاله فليكن هو  
الحق وقد ورد ان الله تعالى ينطق كال عالم بما يليق باهل زمانه  
لغهم اطلق في شرح المذهب صحة تملك المدين مال  
ويبيح ان يحمل على عدم قصد للمضارة وتعطيل الدين الذي عليه  
او يكون المصالحه الفتوى بخلافه للمصلحة ودفع المنسده وينبغي  
بما قد ساء انتهى جوابه وهو مشتمل على عجائب منها قوله اما  
النذر فلا يصح لعدم القربة وهذا ضعيف فان الذي مر عن الاصحاب  
صحتة فان قلت تبرع المدين حرام فليصح نذر مع ذلك والنذر  
شرطه قلست الذي حنفته في باب النذر ان الحرمة ان  
كانت لا مر خارج لم تنفذ انعقاده وفي هذا كذلك كما سري في  
فمن ذلك ما نص عليه الاصحاب نذر عتق المرهون من الموصروا استشكل  
ذلك كثيرا ون بان القياس ما انه لا ينعقد لان الاقدام على عتقه  
معصية وجوابه ان الحرمة هنا لا مر خارج هو زالة وثيقة الغير  
وقد لا يحصل له بدل مع تسوف الشارع للعتق ويوافق قول

جميع متقدمين وان كان صنفنا على ما فيه يصح نذر الصلاة في المصنوب  
ويصلي في موضع اخر فالاولا ان المقرر عندهم ان الحرمة الخارجية لا تمنع  
صحة النذر ما قالوا بذلك فان قلت نعم صنفه حنيفة قلت  
كان وجهه انه لما صرح بالمعصية في نذر كان ذلك ملحقا بالذاتي بل ابلغ  
بحلاف عتق المرهون ونذر المدين فانه لم يقع فيه ما تقرر من المعصية والنذر  
فتطرق فيها الى نونها خارجة عنه وحري جميع متقدمون على صحة نذر الخبز  
لقراءة القرآن وللاعتكاف نظير ما مر في المصنوب بهافيه ومما يزيد  
ذلك ان الاصحاب مع تضمنهم بانه لا يصح نذر المكروه قالوا بصحة نذر صوم  
الجمعة وليس وجهه الا ما ذكرته من ان الكراهه فيه غير ذاتية بل الامر  
خارج هو كونه عبدا او الضعف عن وظائفه او غير ذلك فلم يبارض اصل  
مطلوبية الصوم ولما حفي هذا المعنى على جميع متأخري نازعوا في صحة نذر صومه  
بانه مكروه وكذا وقع في صوم الدهر فانهم نقلوا عن شرح المذهب  
الاتفاق على انعقاده نذر اعتصومه بان النذر تقرب والمكروه لا يتقرب  
به ويرد بها تقربا ان الكراهه لا مر خارج فالجواب ان العباد المطلوبه  
من حيث العموم لا يمنع انعقادها اقتزان كراهة او حرمة بها لا مر خارج  
عن ذاتها لم يصح بالمعصية في نذر لما فاة الصيغة نذر من كل وجه  
فلم يمكن انعقاده نذر ربيت بعض المحققين ذكر نحو ما ذكرته فتأمل  
ذلك فانه نفيس مهم فان قلت هذا ظاهر حيث لم يقصد به اضرار  
العزما اما عند قصد ذلك فالصحة مشككة قلست يمكن ان يكاب  
عن ذلك بان قصد الاضرار لا بصير الحرمة فيه ذاتية واذا لم تكن ذاتية  
النعقد كما تقرر لان المدار فيه على الصيغة فاذا وقعت مستوفية لشروطها  
صحت وان صحيرها قصد محرم خارج عنها وعن المنذور به كما هنا فان  
من نذر لزيد بالقب فاصدا اضرارا غير ما به يصيد فليصح نذر هذا  
من حيث انه نذر قربة واما قصد الاضرار فامر خارج عن هذه القربة  
فلم يوترق فيها على ان هذا القصد لم يحدث الا قوة الحرمة والا فاصلا ما خود  
وان انتفى ذلك القصد لما من حرمة تبرع المدين ومع ذلك الاصحاب  
بصحة النذر واذا لم يحدث القصد حرمة لم يكن اصلها موجبا فلا  
وجه لاقتضائه البطلان ومما قولها واما صحتة والذي ينبغي  
الح وهذا فاسد ايضا لان الذي صرح به الاصحاب ان كل ما بطل  
شرطه انعقدا بغير اضرار ثبته فيه وذكر صاحب الكافي انه مع ذلك

الا صغار هل يجل بالهنا وجهين قال اصحهما عندي بجل كدب عامل  
 خبير انتهى واذا علم ان الشرط المبطلة للعقد لا تؤثر في صحة  
 ظاهره ولا باطنا فصددها عنده او فصدده لاجلها فاولى فصد  
 الا صغار هنا بل لو قيل فيها لوقال **بغتك** هذا اصرار  
 بغير ماي انه لا يصير التصريح بذلك في صحة البيع لم يبعد من كلامهم  
 لما تقرروا ان البيع لا اجل الا اصرار صريح فقولنا اصرار بغير ماي  
 نضمن بذلك لا غير ولم يقع على جهة الشرط الفاسد حتى يبطل بخلاف  
 ما لو قال بغتك هذا بشرط يصير عزمي او على ان تصدقهم فان هذا  
 باطل بلا شك ومن **ها قولها** انه يترتب عليه معسدة  
 الخ وهذا فاسد ايضا ما ولا فمطلق البيع لا يترتب عليه ذلك  
 فان اراد البيع سجاية فكان ينبغي له ان يخص البطلان بذكره  
 المحاباه وحسينه لا يحتاج الى قصد المضارة لان من يقول يبطل  
 بترع المدين لا يشترط قصد المضارة في قول الفقيه قصد المضارة مقتضا  
 للبطلان غير منقول لان البيع ان كان بمنزلة المثل فلا مضارة او بدونه  
 قصد المحاباه على طريقة اولئك البيع فيه باطل وان لم يقصد المضارة  
 فان قلنا **بغتك** يتصور ذلك في البيع من ظالم لا يعطي الغرماء  
 شيئا وان اشترى بمنزلة المثل قلنا **بغتك** هذا يفيد الوقوع و  
 فرض السؤال ان البيع لبعض ورثته لكن قول السائل يحصل  
 منها نقوب التركة كلها بوضوح المراد واما ثانيا فلان النجس  
 عن المصالح والمفاسد انما هو من وظيفة المجتهدين واما المقلد  
 المحض فلا يجوز له ان ينظر الى ذلك ويخالف كلام ائمه وقد صرح  
 الاصحاح بصحة بيع المضار وان الخصم وجهه خلاصه في بيع  
 ماله مع ما يترتب على ذلك من المفاسد التي لا يقدرك حرقها بل  
 المفاسد هنا فخرج منها في مسيلة المدين لان المال باق في ذمته ولم  
 يفت على الدارين ماله بالكليية بخلاف المضار فان ماله فاسد  
 عليه بالبيع من غير ان يكون مستقرا في ذمته احد لان الغرض صحة بيعه  
 فعلمنا بذلك ان غير المجتهد لا يجوز له النظر في المصالح ولا في المفاسد  
 وانما عليه النظر في كلامهم اما مدوا ائمة مذهبه والعجب  
 انه فيما ياتي نسلمه ما في شرح المذهب **بغتك** او **بغتك**

المصلحة



(المصلحة الفتوى بخلافه الخ فهذا انما سر منه فيجرح جدا لا اذا رايها كلام  
 الاصحاح او بعضهم ولم يبارضه من كلام غيره ما هو اقوى منه  
 ثم رايها ان المصلحة تقتضي **الافتناء** بخلافه كيف يسوغ لنا ذلك  
 الا فتنا هذا مما لا يمكن مقلد القول به وان كان مجتهد فتوى لا  
 ذلك لان ذلك ليس من وظيفة وائتمار وظيفة الترجيح والتحجج عند  
 تعارض الاراء وما يخالف منقول المذهب لمصلحة او مفيدة قامت  
 في الذهن فذلك لا يجوز ومن فعله فقد وقع في ورطة القول في الدين  
 وسلك مسلك المارقين حفظنا الله من ذلك بهمه وكرمه امين ثم راي  
 ابن دقيق العيد قال ان قاعده تقديم المصالح او الاصلح ودر المناسد  
 او الاقصد انما هي في الجملة لانه عام مطلقا حيث كان ووجد بل ابن  
 عبد السلام نفسه استشكل القاعدة بان الامة اجعت على ان  
 العدو لو نزل ببلد وخاف اهله من استيصاله لهم ان لم يعطوه  
 فلانا او ماله او امراته لم يجر لهم ذلك مع ان مفسدة الواحد دون  
 مفسدة الجميع بل لا تسنة بينهما **اشم احاط** عن  
 بها لا ينبغي ثم تريت تلك المفسدة التي ذكرها على البيع انما يتصور  
 كما علم مما قد مرته انما في البيع من ظالم لا يقدر على الخلاص منه ووقع  
 هذا من المديونين ناد رجدا او في البيع من غيره لكن سجاة وهذا الضمان  
 فيه بدور وانما الغالب بترعهم بالصدقة والهبة والوقف بل لا يسلم  
 من ذلك الا لعد النادر لان غالب الناس لا يخلو من دين مبر او غيره ومع  
 ذلك يترعون وان لم يرجوا ذلك وفا فما ذكره غير الفتا في الترع فقط  
 اوجه مما ذكره هو في البيع وان كان الكل ضعيفا بل شادا وقوله  
 بناء على بيع الما وهبته ذكره البيع سهو فان ابن الرفعه لم يخرج الا على  
 هبة لان كلامه في الصدقة بما يحتاجه وذلك انما يتأتى قياسا على الهبة  
 لا البيع كما هو جلي وقول **ه** والمعنى المتقدم يويد ما قاله فليكن  
 هو الحق هذا فاسد ايضا وكيف يكون الحق وهو مخالف لكلام الشافعي  
 والاصحاب الذي مريبانه على انه اعني الفتا لم يحر على ما قاله لا نقما  
 قابلا بل يبطلان بترع المدين على ما مر من غير اشتراط قصد مضاره للغرماء  
 والفتا يوجب اشتراط قصد المضارة كما دل عليه التقييد بذلك في  
 السؤال وفي كلامه في قوله واما البيع بهذا القصد فاقضى انه حيث  
 انتفى ذلك القصد صح منه ذلك التصرف وهذا تفصيل مختصر من عنده  
 لم يشهد له نقل ولا قاعده بل القول والقواعد مخرجة بخلافه فليكن

ردا عليه وقول **هـ** وقد ورد الخ هو مطابقة بيان ورود  
ذلك عمن ومن اي طريق لعند بها على ان الواضع قاض بخلاف ذلك  
لان المراد بالعالم في هذا الذي زعم ورود المجهول المطلق وهو قد  
انقطع عن مذهبنا ونسبنا في سنة والناس في هذه المدة الطويلة انما  
يعلمون بقول المجتهدين ووجه الاصح من اقوال المجتهدين  
باعتبار انما ما خوزه منها لكل عالم في تلك المدة لا ينطق الا بما يليق  
بقواعد مذهبه لا بما هو رايه ام لا ومنها قوله وينبغي  
ان يحمل على عدم فساد المضارة وهذا فاسد ايضا لما تقرر ان قضية  
المضارة لا يتقضى ارتباطا مطلقا كما يصحح به كلامهم الذي يفتقر منه  
اننا وبما فترت به كلامه وبين ما فيه يعلم صدق من قال اعترضنا  
عليه ان افتاء هذه الفتا بالراي وبطلان اعتراف هذا بانه تعصب  
عليه وبيان ذلك ما قدمته انه يشترط في البطلان فساد المضارة وهذا  
راي مخترع لم يقل به فكل من قلدها فيما زعمه اعني ابنه لرفع والا فري  
ولا غيرها وانما مقتول المذهب صحة تبرع المدين مطلقا ما لم يحرك عليه  
حسابا وشرا كما مر او ابل الكتاب عند تحرير المدين الذي وقع  
النزاع في صحة تبرعه وحيث ذنبك ومن يتبعها بطلان مطلقا فتفصيل  
الفتا بيني فساد المضارة وعدمها راي مخترع من عنده فهو رد عليه وان  
كان محققا وله تاليف عظيم لان من القواعد المعروفة انه لا يعرف بالرجال  
خلاف لمن استعظم خطيئته مع ذلك وانما تعرف الرجال بالحق  
والعيب ممن قال ان فتواه هذه مصرحة بان ما افق به هو المقتول  
وما احسن بعض معاصري الفتا اعترافا المذهب المشهور  
المقصود من صحة تعرفه في جميع ذلك قبل الحجر فقد جري ذلك وصديق  
لما علمت ان هذا هو نفس الشافعي في الام في مواضع وان الاصح  
والشخصي وعندهما جروا على ذلك كما مر من اعترض عبارته  
هذه فهو لعدم اطلاعه على ما ذكرته على انه لا يفسد في اعترافه وان  
فيه بما يتعجب منه لقوله فيما مر عن الروضة في القليل في الثانية عشر  
ان هذا الادلة له فيه وقد مر منه بسط الرد عليه ومن اعجب  
العجيب ان صاحب المؤلف السابق ذكره لما حكى عن فتح الباري  
شيخ الاسلام والحافظ الشهاب ابن حجر انه قال قضية كلام  
الجاري ان ذال الدين المستغرق لا يصح منه التبرع لكن محمل ذلك عند  
الفقهاء اذ اجر عليه الحاكم بالفسل وقد نقل فيه صاحب المغني وغيره

الاجماع فيحمل اطلاقا المصنف عليه انتهى اي البخاري في قوله ان ما  
فعلة المدين رد عليه قال في الرد عليه قول **هـ** لكن محمل ذلك عند  
الفقهاء الخ لم انصريح به لغيرة واحسب ان ما مله على ذلك قول الروضة  
السابق وقد قد منا انه لا دلالة فيه على ذلك انتهى المقصود منه وانما  
فيه من وراء التامل عني عن ان تحتاج الرده ومع ذلك لا بد من اشارة  
الى ما فيه اذ هذا الحافظ من المعلوم الذي لا ينكر لا يخفى فذهب الفقهاء  
في هذه المسئلة ولا يمكن ان يسند ذلك الحامل للفقهاء الشامل للمجتهدين  
ذوي المذاهب المدونة بل وغيرها بمجرد عبارات مجدها في الروضة ومن  
ثم نقل عن المغني وغيره الاجماع فكيف مع ذلك يتجاسر على كلامه  
برده بانه لم يرد لغيرة ومثل هذه العبارات لا يجند بها الا من ساواه  
في الحفظ والاطلاع على مذاهب المجتهدين واما من قصر نظره على مذهبه  
فمثل هذه العبارات منه غير مقبولة على انه في هذه المسئلة لم يحط بمقتضى  
مذهبه المتوافقة لما قاله ذلك الحافظ وانما اعتمد ابحاثا مردودة كما مر  
وقول **هـ** عن كلام الروضة الذي قدمته في الثانية عشر انه لا دلالة  
فيه على ذلك من العجيب عجب العجيب كما مر بيانه فان قلنا  
نقله الاجماع بينا في ما مر عن المالكية قلنا قد قدمت الكلام  
على ذلك مسبوكا فراجعوا ومن النظر في جميع هذا الكتاب ومقابله  
لتعلم الحق في هذه المسئلة من الباطل والقول الجلي من القول الجابر  
المأيل واليه تعالى يوفقنا جميعا لرضائه ويدر علينا خلاف  
نعم وهبانه ويحعلنا من اخوان الصفا الذين هم على سر مقتابلون  
وبالحق عاملون واليه مسارعون وعن ذالك حاج والنقص يتبرهون  
انه لما انكره المتفضل بنعمه فاليه مفرغنا في الكثير والليل وهو  
حسنا ونعم الوكيل يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم  
سلطانك عدد معلوما نك ابداد ايمانك واسألك ان تفضل افضل  
صلاة وان تسلم افضل سلام وان تبارك افضل بركة على افضل خلقك  
سيدنا محمد وآله وصحبه عدد معلوما نك وان تحم لنا ويا كافي  
اجمعي بينك وكرمك يا ارحم الراحمين وسلام على المرسلين والحمد لله رب  
العالمين قال المؤلف سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام امام ذوي المصنيف  
خطيب ذوي التاليف مني المسلمين ببلد الله الامين **العجيب** احمد بن محمد بن يحيى  
الهيثمي الحكي قدس الله سره وخزاه خيرا عن المسلمين قرعنت منه

وقت صلاة الجمعة خامس عشر شهر حاد الاخر سنة اثنتين  
 وستين وتسعين انتهى بحروفه من كتابه الشيخ بيده المبارك  
 افاض الله علينا من بركة علومه وادبه بعنه وكفه امي ثم  
 اني فرغت من كتبه وقد مضى نحو نصف الليل من ليلة الاربعاء  
 المشر صبا حقا عن سادس عشر الشهر الحرام رجب الاصب سنة  
 من الحرم المحمدية على صاحبها افضل الصلوة والسلام وانا تشفع الى  
 الله سبحانه وتعالى ان يهديني الى الفاضل في هذا الوقت المبارك من  
 الساعة المبارك من اليلة المبارك من الشهر المبارك بنبية محمد  
 والله ان يغفر لي ويسامحني فيما اقتربت من الذنوب تقصلا  
 وبكر ما حنا بك يا الله يا رافع السما وان فعل لوالدي واخواني ومسا  
 وارواحي واعلامي واصهارى واصحابي وسائر المسلمين والحمد لله رب  
 العالمين طالب ذلك رافعا اياديه متضرعا الى خالقه وباريه  
 الفقير الخليل الضعيف عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن الشيخ  
 تزييل مكة المشرفة سامحه الله ولطف به امين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا

طيبا واكده

رب

العالمين

امين

سريو

سود

